



السنة الجامعية: 2019/2018

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

**السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم
- حالة الجزائر- خلال الفترة 2000-2018**

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

قرقاد عادل

من إعداد الطلبة:

محمد نوالية

محسن نجوعة

ملخص

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة، حيث يعتبر تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومعالجة التضخم من ضمن الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، لذا تم السعي من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، وهذا من خلال تبيان مفهوم كل من السياسة النقدية والتضخم، بالإضافة إلى إبراز تأثير التضخم على الاقتصاد الوطني.

ولقد أظهرت هذه الدراسة الجهود الهامة التي بذلتها السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم، وذلك بمنح بنك الجزائر استقلالية أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية، من خلال مختلف الإصلاحات الطارئة على قانون النقد والقرض 90-10، حيث بدأت معالم هذه الأخيرة بالظهور من خلال باستعمال أدواتها قصد الحد من كل أثر تضخمي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من كافة الإيجابيات التي استحدثت في مجال إدارة السياسة النقدية، إلا أنها مازالت تعاني الكثير من أوجه القصور في فعاليتها لمواجهة الضغوط التضخمية والتي تستوجب التعديل مستقبلا.

-الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، استقرار الأسعار، الكتلة النقدية.

Abstract

Monetary policy is one of the most important forms of stability policies adopted by the state to combat the various economic imbalances. Stabilization of the general level of prices and the treatment of inflation are among the main objectives of monetary policy. Therefore, we sought to highlight the role of monetary policy in tackling inflation. By explaining the concept of monetary policy and inflation, in addition to highlighting the impact of inflation on the national economy.

This study showed the important efforts exerted by monetary policy to reduce inflation by granting the Bank of Algeria greater autonomy in the area of monetary policy management through various reforms of the Monetary and Credit Law 90-10, where the features of the latter began to appear through the use of tools to limit every inflationary effect.

This study concluded that despite all the positive developments in the field of monetary policy management, it still suffers from many shortcomings in its effectiveness to face inflationary pressures that necessitate completion and adjustment in the future.

- **Keywords:** monetary policy, inflation, money and loan law, price stability, monetary mass.

- إهداء -

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه
أنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي هذا إلى
من قال فيهما الرحمان " وبالوالدين إحسانا"...
ريحانة الدنيا ونور عيني إلى التي تعبث وقاست الكثير
من أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح إلى
من رضت بالقليل لتصنع منه الكثير لأمي الغالية .
إلى من شاركني الماضي والحاضر بنبضات جسمه وشوق عينيه
علمني أن الإخلاص أساس النجاح ودفعتني بكل حزم أبي العزيز.
إلى كل إخوتي وأخواتي، إلى الغالية نعيمة، وإلى كل الأصدقاء والأحباب والأقارب.
إلى كل الأساتذة في كل المراحل، إلى كل من نسيهم قلبي
ولم ينسهم قلبي إلى زملاء الدفعة.

محمد

محسن

- شكر وعرّفان -

الحمد لله الذي سخر لنا من خلقه ما لم يسخره لغيرنا، وجاد علينا من فضله بما لم يجد به على غيرنا لتتم عملنا هذا بمشيئته وإذنه، سبحانه له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،

نشكر الله العليّ القدير ونحمده سبحانه لتوفيقه لنا في انجازنا هذا العمل ونسأله عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يوفقنا لما فيه الخير وما يحبه ويرضاه.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الأستاذ قرقاد عادل لقبوله الإشراف رغم انشغالاته والذي كان له الفضل الكبير في إخراج هذا العمل، كما أوجه شكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول ومناقشة هذه المذكرة وتقبلهم عناء قراءتها وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

ونختم هذه التشكرات بشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....	شكل رقم 1-1
26	آلية انتفال السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي.....	شكل رقم 2-1
54	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2010-2000)	شكل رقم 1-3
56	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)	شكل رقم 2-3
57	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2018-2011)	شكل رقم 3-3
59	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2018-2011)	شكل رقم 4-3
72	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة من (2010-2000)	شكل رقم 5-3
73	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة من (2018-2011)	شكل رقم 6-3

قائمة الجداول

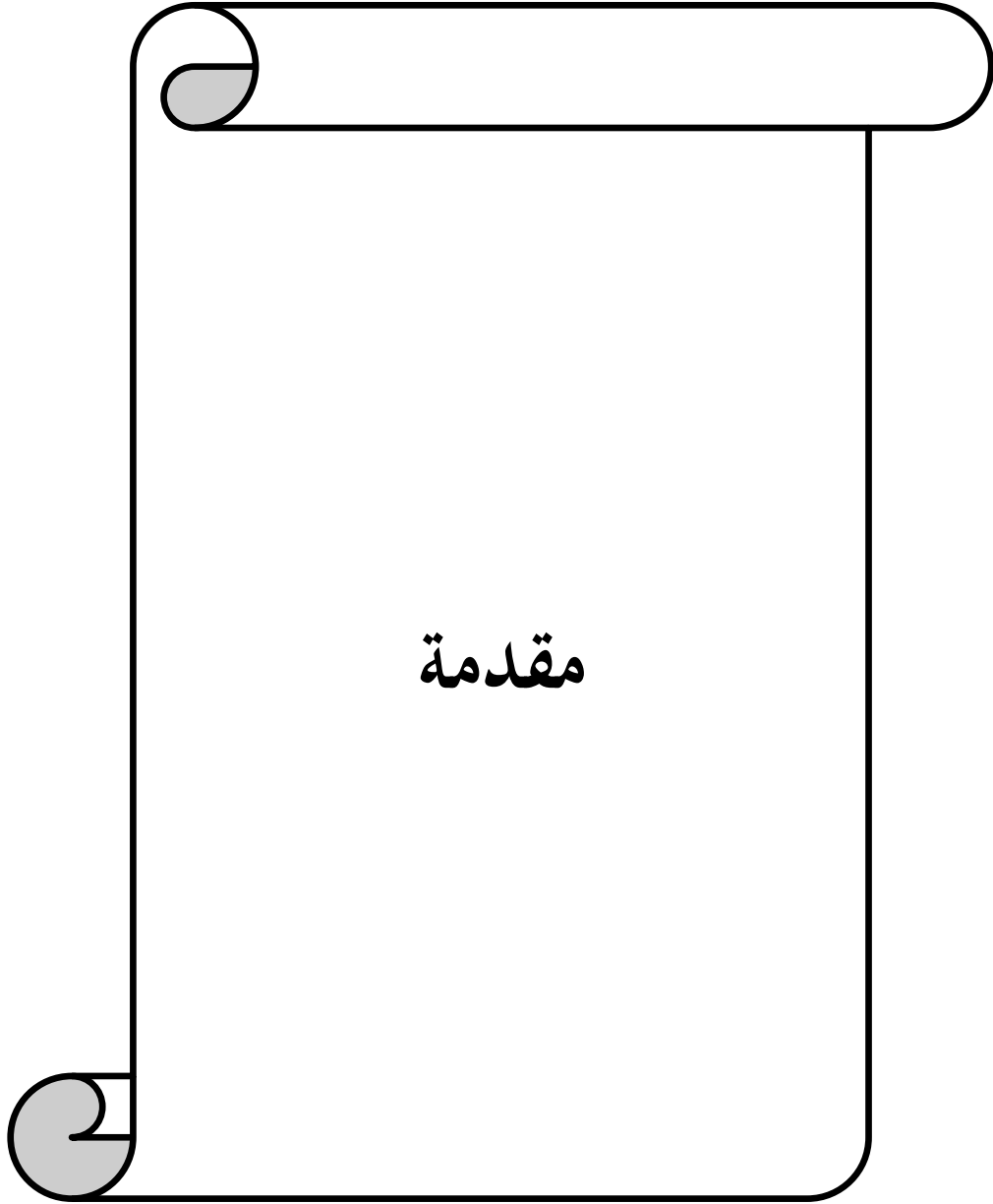
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	جدول رقم 3-1
55	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	جدول رقم 3-2
57	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	جدول رقم 3-3
58	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	جدول رقم 3-4
65	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	جدول رقم 3-5
65	تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2010)	جدول رقم 3-6
66	تطور أداة استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2010)	جدول رقم 3-7
67	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر خلال الفترة (2005-2010)	جدول رقم 3-8
71	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	جدول رقم 3-9
73	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	جدول رقم 3-10

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
vii	- ملخص.....
vii	- Abstract.....
vii	- إهداء.....
vii	- شكر وعرفان.....
vii	- قائمة الأشكال.....
vii	- قائمة الجداول.....
vii	- فهرس المحتويات.....
1	- المقدمة:.....
6	- الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....
7	- تمهيد.....
8	- المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية.....
8	- المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.....
8	- المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية.....
10	- المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.....
14	- المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات.....
14	- المطلب الأول: أنواع السياسات الاقتصادية.....
15	- المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
18	- المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.....

20	- المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها.....
20	- المطلب الأول: شروط نجاة السياسة النقدية.....
20	- المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدي في الدول الرأسمالية المتقدمة وعوائقها في الدول النامية
23	- المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية.....
27	- خلاصة الفصل.....
28	- الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.....
29	- تمهيد.....
30	- المبحث الأول: ماهية التضخم.....
30	- المطلب الأول: تعريف التضخم.....
31	- المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.....
34	- المطلب الثالث: أنواع التضخم.....
39	- المبحث الثاني: أسباب وآثار التضخم.....
39	- المطلب الأول: أسباب التضخم.....
40	- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم.....
41	- المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتضخم.....
43	- المبحث الثالث: وسائل مكافحة التضخم وعلاقته بالسياسة النقدية.....
43	- المطلب الأول: وسائل مكافحة التضخم.....
44	- المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم.....
46	- خلاصة الفصل.....
47	- الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
48	- تمهيد.....
49	-المبحث الأول: مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
49	- المطلب الأول: أهم الإصلاحات التي مست السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

52	- المطلب الثاني: الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
60	- المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر.....
60	- المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر.....
62	- المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر.....
64	- المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
64	- المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).....
71	- المطلب الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم خلال الفترة (2000-2018).....
75	- خلاصة الفصل.....
77	- خاتمة.....
-	- قائمة المراجع
-	- الملاحق.....



مقدمة

يعتبر التضخم من المشاكل التي تواجه معظم الاقتصاديات الحديثة وخصوصا الدول النامية، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم و التي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، ويزداد التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

فتحقيق الأهداف يتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة، خصوصا في الدول حديثة النمو، وفي إطار هذه العملية التصحيحية نجد معظم هذه الدول تسعى في المقام الأول إلى جعل السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ومزيد من الشفافية والاصلاح.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهرى في معالجة الاختلالات الاقتصادية من بينها الحد من ظاهرة التضخم من خلال تدخلها بإجراءاتها وأدواتها لمسايرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي وأن يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد وامكاناته.

والجزائر بدورها بمجرد دخولها في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وقصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق تعين عليها منح الاستقلالية لبنكها المركزي والحرية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسية، ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال حيث اعتمدت السياسة النقدية كأسلوب للتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية لبنك الجزائر عن الحكومة، وقد تم ذلك في اصلاحات أخرى معدلة ومتممة لقانون النقد والقرض.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالسياسة النقدية، وما هي أدواتها؟
- 2- ما هي نظرة الاقتصاديين إلى التضخم؟
- 3- هل تمكنت السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) في التحكم في معدلات التضخم؟
- 4- ما مدى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة من (2000-2018)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

- 1- السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.
- 2- يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تؤثر في كل الاقتصاديات.
- 3- تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى استهداف التضخم.

ثالثا: أهمية الدراسة:

نظرا للتطورات التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال ومختلف الإصلاحات التي قامت بها للتحكم في معدل التضخم، تكمن أهمية الدراسة في:

- 1- أهمية السياسة النقدية باعتبارها أداة في يد السلطة تستخدمها للتحكم في عرض النقود بم يتلاءم والأوضاع الاقتصادية السائدة، على النحو الذي يضمن الوصول لتحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ثمة تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ككل.
- 2- تعتبر السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من أدوات السياسة الاقتصادية وتبرز أهميتها في معالجة الظواهر التضخمية.
- 3- الأهمية الخاصة لظاهرة التضخم كونه يعتبر العائق المباشر للنهوض بالاقتصاد في الوقت الراهن.

رابعا: أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من هذه الدراسة في إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم.

يهدف إلى التعريف بالسياسة النقدية، أدواتها، أهدافها وكذا التعرف على ظاهرة التضخم، مع محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الحد من التضخم، وكيفية سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

خامسا: حدود الدراسة:

● **الحدود المكانية:** تم اختيار الجزائر لدراسة أثر السياسة النقدية على التضخم، باعتبارها بلد يعاني من مشاكل ارتفاع الأسعار.

● **الحدود الزمانية:** تم التركيز في هذه الدراسة على الفترة ما بين (2000-2018).

سادسا: أسباب اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

الأسباب الذاتية:

- 1- تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في معرفة طبيعة عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.
- 2- أن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.

الأسباب الموضوعية:

- 1- ارتباط السياسة النقدية في الجزائر منذ ظهورها بالعمل على الحد من ظاهرة التضخم.
- 2- أن دراسة السياسة النقدية يعد مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تساعد على الوقوف على أهم المشاكل التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تبني التمويل التقليدي.
- 3- أهمية الموضوع نظرا تأثيره فهو يعتبر حديث الساعة.

سابعاً: المنهج المتبع في الدراسة:

تماشياً مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعاً لمتطلبات هذا العمل البحثي، فإنه سيتم اتباع المنهج الوصفي عند عرض السياسة النقدية، وكذلك ظاهرة التضخم وتأثيره، كما سيتم إتباع المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية في الفصل الثالث لدراسة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم للفترة الممتدة من (2000-2018).

ثامناً: صعوبات الدراسة:

- كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات يمكن ايجازها فيما يلي:
- 1- تضارب الإحصائيات واختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر، مما صعب على الباحث عملية جمع المعطيات الصحيحة.
 - 2- الظروف السياسية الراهنة للبلد والاضرابات المتكررة للطلبة مما صعب الحصول على مراجع.
 - 3- قلة المراجع في المكتبة العمومية للجامعة.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فإنه يمكن إبراز أهم هذه الدراسات كما يلي:

1-موقاري حورية (2015) بعنوان:

"دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم والتعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر، كما حاولت معرفة ظاهرة التضخم والأسباب الحقيقية وأثارها.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن أدوات السياسة النقدية تتسم بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم، واعتبرت أن

التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير التغيرات في معدلات التضخم بتغيير استقلالية بنك الجزائر.

2- بلحوت نبيلة، مهني جميلة (2015) بعنوان:

"دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000. 2015"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها وكذا التعرف على ظاهرة التضخم، ومحاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الحد من التضخم، وكيفية سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي وتسعى إلى التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة.

3- عمران وليد (2013) بعنوان:

"دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم، ومحاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر أدوات السياسة النقدية ومعرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها لسياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلا في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط الهيكلية والظرفية، مثل تطور النظام المالي وخبرته في إدارة السيولة النقدية.

عاشرا: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة:

سهلت الدراسات السابقة للباحثين الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات، وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، معطية دفعة للباحثين لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد الإشكالية وتحديد هيكل الدراسة.

الحادي عشر: تقسيمات الدراسة:

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:
في الفصل الأول سيتم التطرق فيه إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول عبارة عن مدخل للسياسة النقدية، أما المبحث الثاني تم فيه تناول أدوات السياسة النقدية وأثرها على الاقتصاديات، كما تم التطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى الإطار النظري للتضخم، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول عبارة عن مدخل للتضخم، أما المبحث الثاني نتناول فيه أسباب وآثار التضخم، وتم التطرق لوسائل مكافحة التضخم وعلاقته مع السياسة النقدية في المبحث الثالث.

أما في الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، والذي بدوره يتناول ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول سنتطرق فيه إلى مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، أما المبحث الثاني نتناول فيه واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وتم التطرق لتطور السياسة النقدية في الجزائر وكيفية معالجتها لظاهرة التضخم خلال الفترة (2000-2018) في المبحث الثالث.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة

النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلاً خصباً لكثير من البحوث والدراسات، وتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسيعية.

وتتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم عن طريق مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية، ولهذا سيتم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات

المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية ظهر منذ بداية القرن التاسع عشر، وتطور بعد ذلك عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، ولدراسة السياسة النقدية لا بد من تحديد مفهومها وعرض مختلف مراحل تطورها، وهذا ما سيتم التطرق إليه ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

لقد تعددت تعريف ومفاهيم السياسة النقدية حسب المفكرين والمحللين الاقتصاديين، لذا أعطينا عدة تعريف للسياسة النقدية منها:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية¹.

جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي، أي حجم وتركيب الدين الحكومي².

عرفها باش (G.L Bach) على أنها " كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أم ودائع أم سندات حكومية"³.

وهناك تعريف شامل قدمه إينزيغ (Einzig) حيث قال "إن السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والاجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام والتعليمات والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي في السوق بغية الوصول للأهداف الاقتصادية المسطرة والعمل على المحافظة على الثبات في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية

بصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

¹ - موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص13.

² - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي العلوم الاقتصادية، قسم العلوم لاقصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 7.

³ - رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 73.

⁴ - المرجع نفسه، ص73.

المرحلة الأولى

ميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد له في الحياة الاقتصادية¹، وكان الشائع أن النقود أداة للتبادل لذلك فهي ليست إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادل السلع والنقود ليست إلا وسيطاً لذلك²، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة³.

المرحلة الثانية

بعد أزمة الكساد الكبير 1929م يعتبر كينز أول من أشار بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد، طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في الأسواق لا يؤدي إلى استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وعلى هذا نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد⁴، وهذا لاعتماد كينز في بنائه لنظريته الاقتصادية على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وتشكيكه في كفاءة تلائم الإجراءات التي ساهمت في الخروج من أزمة الكساد العظيم، والولوج في أزمات واختلالات وقفت فيها النظرية الكينزية عاجزة⁵.

المرحلة الثالثة:

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية، ما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها، وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951م أن عليها الرجوع إلى

¹ - قناييزية مريم، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- (2001-2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 4.

² - موقاري حورية، المرجع السابق، ص 6.

³ - قناييزية مريم، المرجع السابق، ص 5.

⁴ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 8.

⁵ - بقاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 57.

تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تأخذ مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو، التي حركت ساعة الفكر إلى الوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج القومي، وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء¹.

المرحلة الرابعة:

احتدم الجدل بين أنصار السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف حيث أدى تعصب كل الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر، لأن استخدام إحداها بمفردها لا يعني ضرورة استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها².

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، والأهداف الوسيطة، والأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالاتي:

أولاً: الأهداف الأولية:

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية، وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الاحتياطي، وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية، بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات النقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة "قصيرة الأجل أو طويلة الأجل" والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات، والتي تسمى بالأهداف الأولية "العامة" مثل الاحتياطات الكلية "الاحتياطات

¹ - قنايزية مريم، المرجع السابق، ص 5.

² - المرجع نفسه، ص 5-6.

غير المقترضة، القاعدة النقدية" أو أسعار الفائدة "سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة" وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية¹.

ثانياً: الأهداف الوسيطة

ويقصد بالأهداف الوسيطة كل هدف من شأنه أن يكون سبيلاً في حد ذاته لتحقيق هدف نهائي، وتمثل الأهداف الوسيطة في ثلاثة أهداف: أهداف كمية (مجاميع النقد أو الائتمان)، ومعدل الفائدة ومعدل الصرف والتي سنتطرق إليها كالتالي:

1- المجمعات النقدية:

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقوديين بين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات، وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة (عرض النقود) والكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها (الطلب على النقود)، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف تطور النظام المالي والمصرفي².

وتستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات وهي كالاتي³:

أ- المسح أو الوضع النقدي:

هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية والمؤثرة بدورها في المجمعات الاقتصادية الأخرى ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدية ويتكون المسح النقدي من:

- صافي الأصول الأجنبية = Σ الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب - الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.

- الائتمان المحلي = صافي المطالب على الحكومة + القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي.

- النقد = الأصول السائلة غير النقود (الديون - التزامات المؤسسة المالية) وهي أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود.

¹ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - بقب ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 17.

³ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 11.

ب- حساب البنك المركزي:

يظهر أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية.

ج- حساب البنوك التجارية:

يتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، حيث تشكل الخصوم من حساب الودائع بمختلف أنواعها (الالتزامات الخارجية للقروض قد وفي البنك المركزي) أما في جهة الأصول يتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة... الخ.

أما عملية تكوين الكتلة النقدية يمكن معرفتها من خلال العلاقة التي تربط بين التغير في العرض النقدي والتغيرات في القاعدة النقدية، والتي تتحقق باشتقاق المضاعف النقدي، فالعرض النقدي يعبر عن مجموع النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع، أما القاعدة النقدية أو ما يسمى كذلك بالنقود المركزية يعبر عنها بمجموع العملة المتداولة بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي¹.

2- مستوى معدل الفائدة:

يعتبر معدل الفائدة أحد المحددات الهامة لسلوك المؤسسات والأفراد، وقصد تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، يتم اللجوء لمعدل الفائدة كهدف وسيط، وهذا الأخير يرتبط بنمو الكتلة النقدية وهو ما يجب أن تأخذه السلطة النقدية بعين الاعتبار ومنه يعتبر معدل الفائدة غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية².

3- معدل سعر الصرف:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتحقيق التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تحقيق الأسعار عند الاستيراد ويرفع القدرة الشرائية للعملة، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية³.

ثالثاً: الأهداف النهائية

يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية كالتالي:

¹ - بقب ليلي أسهمان، المرجع السابق، ص 19.

² - موسى وسام، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2017-2018، ص 49.

³ - محمد بلواني، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي لمتنراست، 2012، ص 467.

1-تحقيق استقرار في الأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطات النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها¹.

2-تحقيق التشغيل التام:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، وذلك لحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف بتجنب الاقتصاد للبطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي على المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة².

3-تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة:

لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية، ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته، على أن تقوم هذه السياسة بتغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة (السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني وسعر الخصم) وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات متقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حاجة الاستثمار الخاص³.

4-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد⁴.

والشكل الموالي يوضح الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

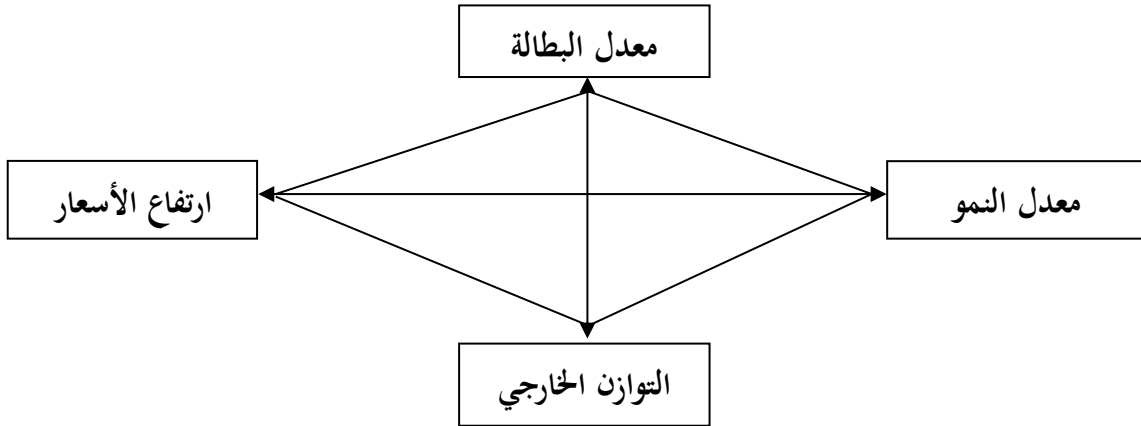
¹ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

² - قنايزية مريم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁴ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص ص 14-15.

الشكل رقم (1-1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 15.

ومنه من المهم لوضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية، وكذا تحديده واختياره بما يخدم الأوضاع الاقتصادية¹.

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات

سيتم ضمن هذا المبحث التطرق إلى أنواع السياسات النقدية، كذلك إلى مختلف الأدوات التي تستعملها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: أنواع السياسات النقدية

يقوم البنك المركزي من خلال أدوات وقنوات السياسة النقدية برسم معالم هذه الأخيرة المرغوب في تحقيقها، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

أولاً: السياسة النقدية الانكماشية

تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار)، وتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعاً في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، لذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعني امتصاص القدرة الشرائية للمجتمع، وهو ما يجد في النهاية من التضخم².

¹ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 15.

² - وحدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر- (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص12.

ثانياً: السياسة النقدية التوسعية

تستخدم في حالة وجود ركود (كساد)، حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع معدلات البطالة، وتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بخفض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشترياً في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على الائتمان وحلق الودائع، وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد، ويترتب على زيادة حجم الاستثمار زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف، وتنقل السياسة النقدية التوسعية يترتب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة¹.

ثالثاً: السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (الاتجاه حسب ظروف الدول النامية)

يتفق العلماء على أن هذا الاتجاه خاص بالدول النامية، التي تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية للخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند بيعه، وهذا لخصر آثار التضخم².

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية عدداً من الأدوات النقدية لتمكين من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية، وكذا إدارة المعروض النقدي وفقاً للأهداف المسطرة.

أولاً: الأدوات الكمية (الغير مباشرة)

1- سعر إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية، التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لدى الحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات، ويرتبط تأثير هذا المعدل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثمة فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهما³.

وبدأت فعالية أداة معدل إعادة الخصم تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية انسحبت سياسة معدل إعادة الخصم إلى الوراء وهذا الانخفاض في درجة الفعالية يعود إلى جملة من الأسباب نذكر بعضها:

¹ - وجدي جميلة، المرجع السابق، ص 12.

² - مويسي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ - موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

أ- إن معدل إعادة الخصم كان يعتقد بأن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، وإن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدود، وهذا ما يقلل من فعالية هذه السياسة.

ب- تطور الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد، واستعمال تقنيات أخرى، هذا ما أدى إلى ضيق نطاق استخدام الكميات.

ومما تقدم إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها: مدى اتساق النقد بصفة عامة وسوق الخصم بصفة خاصة، ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل فترة ومستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة¹.

2- سياسة السوق المفتوحة:

هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل، وتكون في الغالب عمومية في السوق النقدية.

وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة، إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية، كما تؤثر تأثيراً مباشراً على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك فهي أداة غير تضخمية.

إن مدى عمليات السوق المفتوحة يتوقف على قدرة البنك المركزي على تحمل الخسائر، أما نجاحها يتأثر بمقدار ما يتوفر للبنك المركزي من سندات حكومية متفاوتة الآجال تكفي لإحداث الأثر في السوق، إذ يتوفر له كميات كبيرة منها تمكنه من القيام بالدور المناسب وفي الوقت المناسب لها، كما أن الشرط الأساسي لنجاحها يرتبط بوجود معاملات جد متسعة للسندات، بحيث يكون عرضها وطلبها في مستوى كبير وأن تكون للبنوك بصفة خاصة تقاليد في الحفاظ على مقادير وافرة من سندات الخزينة كما هو الحال في البلاد المتقدمة اقتصادياً².

3- سياسة الاحتياطي القانوني:

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضاً للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس، تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي³.

¹ - موقاري حورية، المرجع السابق، ص 41.

² - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 17 - 18.

³ - رحيب حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 200.

ثانيا: الأدوات الكيفية (المباشرة)

تستخدم للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجود معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل أو العكس، وتتضمن:¹

1- سياسة تأطير القروض:

تتمثل هذه السياسة في تدخل السلطة النقدية للتأثير على خلق الكتلة النقدية عن طريق رقابتها على نشاط البنوك التجارية، وتوزيع القروض وفق إجراءات إدارية وقانونية يتم بمقتضاها تحديد معايير تقديم القروض لمدة معينة قد تكون سنة أو أكثر، مع أن احترام هذه المعايير يعتمد على بعض العقوبات التي قد تترتب على البنوك التجارية في حالة تجاوزها أو عدم احترامها لهذه المعايير، كفرض احتياطات إضافية عليها ترتبط بمقدار التجاوزات الملاحظة.²

2- السياسة الانتقائية للقرض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات. فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:³

- إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية لعدة مرات.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.
- تغيير مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة.

3- النسب الدنيا للسيولة:

من خلالها يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة دنيا من السيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من طرف البنوك التجارية المانحة للقروض بسبب ما لديها من أصول- في محفظتها المالية - مرتفعة السيولة.⁴

¹ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 19.

² - بماء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ - مدوخ ماحدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة بسكرة، الجزائر، 2002-2003، ص 19.

⁴ - عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، السياسة النقدية كآلية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 27، جامعة الأغواط، 2016، ص 234.

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات السالفة الذكر أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:

1- الاقناع الأدبي:

هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين من خلال عدة وسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعد¹.

2- الإعلام:

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الاعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومات، كما يقدم البنك المركزي بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، ثم يصدر محافظ البنك نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعة من قبله².

3- الإيداع المسبق للاستيراد:

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، ونظرا لعدم قدرة المستوردين في دفع أموالهم الخاصة دفعة واحدة وتجميدها، فهم يلجئون بذلك للاقتراض من المصارف لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات³.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، إضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

¹ - موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - قناييزية مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

³ - وديع خلف الله، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتأميمات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص 19.

أولاً: تعريف السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية أنها "كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"¹. وتعرف أيضا على أنها "مجملة الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية من التقدم والرفاهية ضمن خصائص ومميزات نظام سياسي معين"². ومن هنا يمكن القول إن السياسة الاقتصادية هي الإجراءات والأدوات التي يتبعها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية

لتوضيح هذه العلاقة والتفصيل فيها يجب التطرق الى ما يلي:

1- وسائل النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:

لقد اتفق علماء الاقتصاد أن التغيرات في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لهما آثارا كبيرة على الاقتصاد، حتى وإن اختلفوا حول إمكانية استعمال السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوافق مع الأزمات المؤقتة لارتفاع الأسعار، ولقد أشار كينز بأن التغير في المعروض النقدي الموجود لدى الوسطاء الاقتصاديين في أي اقتصاد سوف يؤثر على المستوى العام للأسعار، وإذا كانت زيادة الطلب تسببت فيها زيادة الإصدار النقدي، فالنتيجة هي زيادة العرض باعتبار الطاقة الإنتاجية لم تستغل أحسن استغلال ولذلك لا تتأثر بالارتفاع وهذا دليل على عدم وجود علاقة قوية بين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار.

إلا أن فريق النقديون يقر بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج والأسعار، وعند زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يؤدي إلى ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي التغير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضا³.

¹ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر- (1990-2004)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 43.

² - بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 04.

³ - موسى سام، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

2- علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي:

إذا كان الهدف للسياسة النقدية هو تفادي وتخفيض حدة العجز الخارجي، ففي هذه الحالة لا بد أن نستعين بغيرها من السياسات حتى نستطيع تحقيق التوازن وقد يتطلب هذا الأمر تطوير سلوك الوسطاء الاقتصاديين وأيضا تغيير هيكل الجهاز الإنتاجي، وبذلك نجد أن تحقيق إعادة التوازن يعتمد أيضا على اجنحة أخرى للسياسة الاقتصادية، حتى نستطيع أن تلعب دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التمييزية في منح القروض، فضلا على أنه في استطاعتها المساهمة في تطوير وتقوية القطاعات الديناميكية والأساسية بالنسبة للتصدير، ومن ناحية أخرى فهي تسمح عن طريق معدل الصرف المرغوب فيه أن تقوي المركز التنافسي للمشروعات الوطنية وتجعل في استطاعتها الوقوف أمام المنافسة العالمية¹.

3- السياسة النقدية ومشكلة التقلبات الاقتصادية:

تعتبر مشكلة التقلبات الاقتصادية، من المشكلات الرئيسية التي تواجهها معظم الاقتصاديات وهذه التقلبات في شدتها بين المعتدلة والعميقة أو المدمرة، وكذلك التي أصابت العالم الرأسمالي في الفترة (1929-1933)، والجدير بالذكر أن عدم انتظام هذه التقلبات يصعب استعمال انتظام الدورات الاقتصادية لمواجهة الاضطرابات المترتبة عنها، وبالرغم من أن مسألة انتظام الدورات الاقتصادية تبقى مسألة معقدة لكن أشباهها قد تتكرر بشكل دوري، وباستقراء التاريخ النقدي يمكن الحكم على أنه هناك علاقة وثيقة بين النقود والواردات الاقتصادية، وقد اقترن الانكماش والتوسع في الكثير من الأزمات بزيادة النمو الاقتصادي أو انخفاضه، لذلك يرى الكثير من الاقتصاديون بأن السياسة النقدية يمكنها أن تكون مصدرا أساسيا للاستقرار الاقتصادي، وتمنع النقود من أن تكون مصدرا للاضطرابات الاقتصادية، كما يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لمواجهة الاضطرابات الرئيسية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي من مصادر أخرى².

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها

هناك عدة مقومات وشروط لنجاح السياسة النقدية في أي دولة وأثبتت فعاليتها، كما تختلف هذه الفعالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وأثر السياسة النقدية ينتقل عبر قنوات مختلفة.

المطلب الأول: شروط نجاعة السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وأي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من الشروط أهمها:

¹ - مويسي وسام، المرجع السابق، ص 59.

² - ميادة بلعاش، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 139-140.

-توافر نظام معلوماتي فعال إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، ومن هذا المنطلق يجب على معلمي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن الوضع الاقتصادي في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وامكانياته.

-حالة نشاط السوق الموازية، إذ كلما قل نشاطه كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية¹.

-تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

-تكثيف البيئة المعرفية بمضاعفة عدد المعارف العمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية.

-إعادة الاعتبار لدور البنوك بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالدولة، وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة)².

-هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسة الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.

-نظام سعر الصرف إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

-درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.

-سياسة الاستثمار، مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

-مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية مما يمكنها من تحقيق نجاحاتها وفعاليتها³.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة وعوائقها في الدول النامية.

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة، وعوائق فعاليتها في الدول النامية.

¹ - مويسي وسام، المرجع السابق، ص 60.

² - قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 40.

³ - مويسي وسام، المرجع السابق، ص ص 60-61.

أولاً: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة

تتلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية من ناحية ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق مالية ونقدية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان ومن ثم عرض النقود عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في السوق¹.

ثانياً: عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

عند معاينة عناصر السياسة النقدية في الدول النامية نجد أن هذه الدول تفتقر إلى مقومات وعوامل نجاح هذه السياسة، والأسباب المؤدية إلى هذا الضعف ونذكر منها الآتي:

- 1- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نظامها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة.
- 2- تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل) مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الانتاجي (تمويل طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.
- 3- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة².
- 4- انتشار ظاهرة الازدواجية الاقتصادية بوجود قطاع حديث ومنظم وقطاع تقليدي غير منظم، فالقطاع الأول يضم مؤسسات نقدية ومالية حديثة تتعامل به مع العالم الخارجي وينتشر في المناطق الحضرية، أما القطاع الثاني فيضم المربين والتجار وملاك الأراضي والأصدقاء والأقارب والذين يخرجون عن سيطرة ومراقبة البنك المركزي، وينتشر هذا القطاع في المناطق الريفية حيث يسود القطاع الزراعي، وهذه الازدواجية في الاقتصاد عموماً مع تواجد قطاع مختلف وغير منفتح داخل الاقتصاد المحلي خصوصاً تترتب عنه آثار سلبية منها:
 - استمرارية وجود المعاملات غير النقدية.

¹ - وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² - موسى وسام، المرجع السابق، ص ص 60-61.

- الحد من نمو البنوك في المناطق الريفية وهذا بدوره يعيق استعمال الائتمان المصرفي.
- 5- سيطرة القطاع المعيشي الذي يذهب الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك ويخرج عن دائرة المبادلات النقدية ماعدا بعض السلع القليلة، وهذا يحد من تأثير السياسة النقدية.
- 6- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي التي تنعكس آثارها على الأوضاع النقدية¹.
- 7- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية أما النقود المصرفية فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.
- 8- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية².
- إن الاعتبارات السابقة مع وجود اعتبارات أخرى وهي كثيرة جدا، قد دفعت إلى الاعتقاد بتواضع الأهمية التي يمكن أن تلعبها السياسة النقدية في الدول النامية، لكن هذا لا ينفي انعدام دورها أو التقليل من أهميتها.

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

تأتي السياسة النقدية في مقدمة السياسات المستخدمة للتأثير على توجهات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث تم التعويل عليها كثيرا لتحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على تحقيق الهدف الرئيس للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار.

وعلى الرغم من الاختلاف بين المهتمين بالسياسة النقدية حول هذه القنوات وفعالية كل منها إلا أنه يوجد شبه اتفاق حول خمس قنوات رئيسية تنقل من خلالها آثار تنفيذ السياسة النقدية الاقتصادية.

وإن اختلفت هذه القنوات فيما يتعلق بالمدى الزمني لانتقال آثار السياسة النقدية من خلالها، إلا أنها تتفق في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه القنوات الخمس في:

1- قناة أسعار الفائدة بالسوق:

لا تشير هذه القناة إلى تأثير سعر الفائدة على تكلفة القروض فحسب بل أيضا إلى تغيير التدفقات النقدية للمدينين والدائنين، بالنسبة للمدينين فإن سعر الفائدة يؤثر على التكلفة الحدية للاقتراض، أما بالنسبة للدائنين فإن التغيرات في سعر الفائدة يؤثر على متوسط سعر الفائدة للديون غير المسددة.

¹ - عبدات عبد الوهاب، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ص 24، من الموقع الإلكتروني <http://www.enssea.net/enssea/majalat> أطلع عليه بتاريخ 2019/06/22 على الساعة 12:43.

² - موسى وسام، المرجع السابق، ص 61.

وحسب (Gali et getmer, framer 2002) فإنه نتيجة لأهمية هذه التأثيرات على الاقتراض والاقتراض فإن إجراء تغييرات على سعر الفائدة يؤدي إلى تغيير التكلفة الحدية للاقتراض وهو ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغييرات في الاستثمار والادخار وبالتالي في الطلب الكلي.

وإن استجابة أسعار الفائدة الجزئية للبنوك التجارية في السوق لتغييرات سياسة أسعار البنك المركزي هو السمة الأساسية لهذه القناة¹.

2- قناة سعر الصرف:

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغيير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي لتدفق رأس المال².

وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي ارتفاع الصادرات ومنه الناتج المحلي.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر في الصادرات التي تكون معانته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية³.

ففي ظل سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجياً، وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجياً ورجوعه إلى مستواه، وبالتالي فآثار السياسة النقدية غير مستمر، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن يتدخل البنك المركزي بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجاباً على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات المحلية، في حين

¹ - وحدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² - عينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص33.

³ - رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2007-2008، ص 59.

سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية وهو ما يشجع الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني¹.

3- قناة أسعار الأصول:

تعرف أيضا هذه القناة بتأثير الثروة على تغيرات سعر الفائدة وتعمل هذه القناة من خلال منهجين أساسيين، أحدهما يركز على المؤسسات والآخر على سلوك العائلات وهو منهج المدرسة النقدية، كما يركز على تأثيرات الثروة الناجمة عن مجموعة واسعة من الأصول "السندات والأوراق المالية والعقارات السكنية" نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وعادة ما تقاس هذه الأصول بأسعار الأسهم وهذا حسب Mishkin سنة 1995، فنظرية Q.tobin تشرح إحدى الآليات الرئيسية التي تؤدي بتغيرات أسعار الفائدة إلى تغيرات في أسعار الأصول التي بدورها تغذي في نهاية المطاف الطلب الكلي، فهذه الآلية يعرف على أنه القيمة السوقية للمؤسسات مقسومة منه على تكلفة استبدال رأس المال. وبصفة عامة فإن التغيرات في أسعار الأصول يمكن أن تؤثر على السلوك الإنفاقي للمؤسسات والعائلات على حد سواء مما قد يؤدي بالمؤسسة والعائلات إلى عدم الوفاء بالتزاماتهم وعلى سبيل المثال فإن الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم ممكن أن يخفض من قيمة الموجودات السائلة لتسديد القروض ونتيجة لذلك قد تضطر العائلات والمؤسسات لتخفيض الانفاق والاقتراض من أجل تدعيم ميزانياتهم².

4- قناة الائتمان:

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل والطلب الكلي وبالتالي فشلها في تفسير أثر سعر الفائدة قصير الأجل الناتج، دفع إلى تسيير بديل وهو قناة الائتمان التي تمثل حلقة الوصل بين تقلبات سعر الفائدة قصيرة الأجل وكل من الطلب الكلي والناتج³.

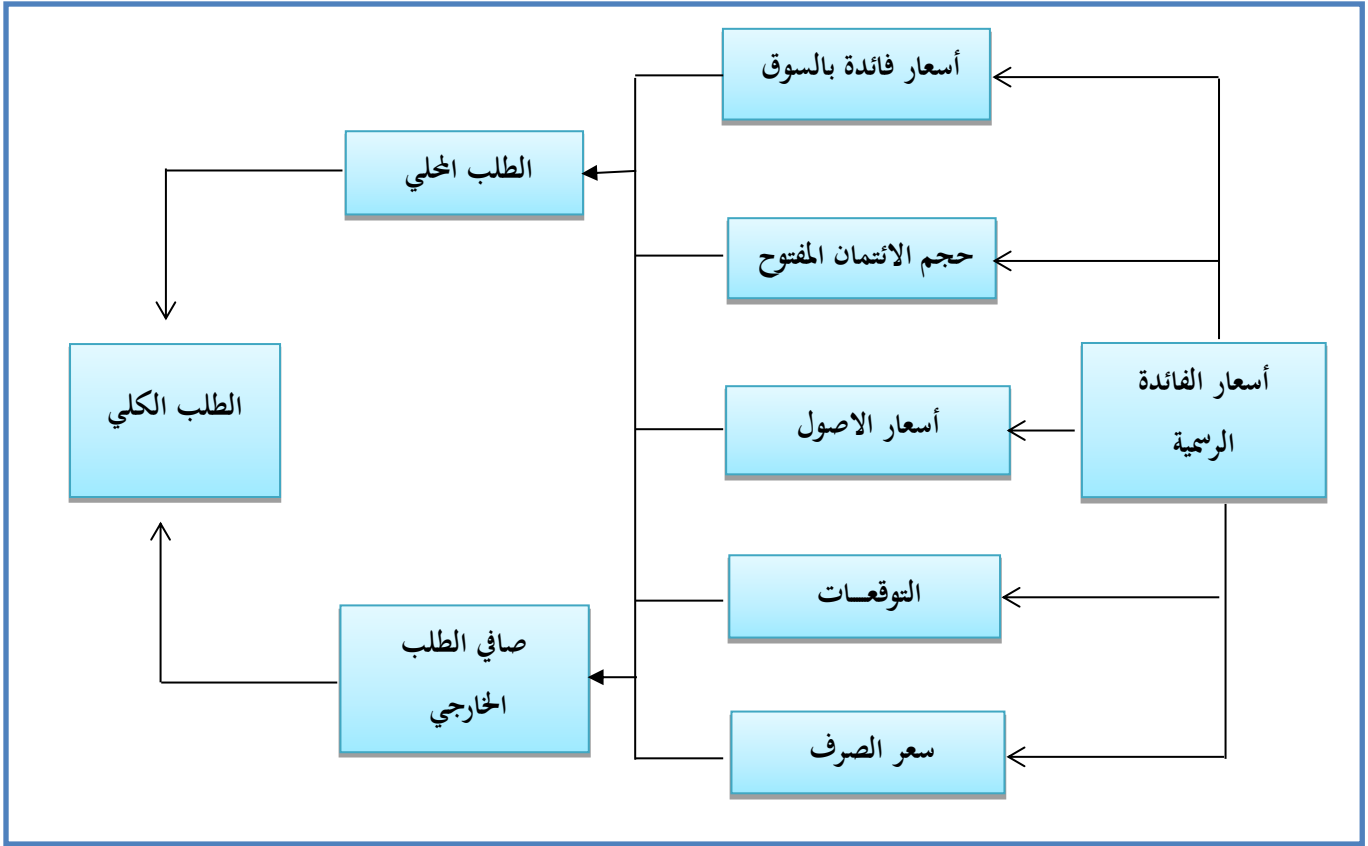
ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

¹ - بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² - وجدي جميلة، المرجع السابق، ص 48.

³ - قناد أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الشكل رقم 1-2: آلية انتقال السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي



المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، العدد 39، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 17.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية، كونها تمثل جانبا مهما من السياسة الاقتصادية فضلا على أنها وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، تستخدمها السلطة النقدية لضبط عرض النقود بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي.

فالسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الأهداف النهائية من تحقيق استقرار في الأسعار، تحقيق معدل عال من النمو، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتوظيف الكامل، ولتنفيذ السياسة النقدية وإبراز فعاليتها يجب استخدام مجموعة من الأدوات، منها أدوات مباشرة (تأطير القروض)، تستهدف التأثير على نوع الائتمان ووجهته، وأخرى غير مباشرة (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة)، تستهدف التأثير في حجم الائتمان و بما يسمح بتحقيق التوازن في سيولة السوق النقدية عن طريق حصر التغيرات في سعر الفائدة بشكل يتلاءم مع ظروف السوق واحتياجات التمويل، وفي حال عدم نجاعتها تلجأ إلى استخدام أدوات أخرى.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

تسعى السياسات الاقتصادية الحديثة لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال، غير أن الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل الميادين، ويعتبر التضخم من أهم هذه الاختلالات التي تعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن، وبالرغم من التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال دراسة أسبابها وأثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي وكذا السياسات التي يتعين اتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات فإن التحكم فيها والسيطرة عليها يبقى أمراً صعباً.

إذا ولأهمية الدور الذي يلعبه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان، كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم، حيث سيتم في هذا الفصل التطرق إلى ظاهرة التضخم وعلاقتها بالسياسة النقدية من جانبها النظري وأهم المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، وذلك من خلال ثلاث مباحث مقسمة كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: أسباب وآثار التضخم

المبحث الثالث: وسائل مكافحة التضخم وعلاقته بالسياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تمتد الى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث كانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ويلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة وجلية خاصة عند الحروب والأزمات، ولقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث، وأصبح أكثر استعمالاً من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء والتعاريف، وبالتالي سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف والنظريات المفسرة للتضخم وكذا أنواعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف التضخم

يعد التضخم أحد المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، لاختلاف آراء الاقتصاديين حول مسببات التضخم والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه، وقد نجم عنه عدم اتفاق في تحديد تعريف متفق عليه، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك اتفاقاً على أن التضخم هو "الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار"¹.

وقد عرف بيرو (G.Pirou) التضخم بأنه "ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والمنتجات نتيجة لازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المستهلكين النهائيين خلال مدة معينة"².

ويرى هاكت (Hackett) أن التضخم هو "اختلاف بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية الجزئية، أو أنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات، وهذا التعريف يدل على أنه لا يوجد هناك تساوي بين الإنفاق النقدي أي الدخول النقدية من جهة والعرض الحقيقي للسلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا الاختلال في التوازن بين الجانبين سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهبوط متواصل في قيمة العملة وانخفاض القدرة الشرائية لها في السوق"³.

غالبا ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير طبيعي للأسعار، وقد شاع هذا التعريف بين الغالبية من علماء المالية، والاقتصاد وحتى عامة الناس، ولكن الحقيقة أن كلمة التضخم تعني عدة معان، ومفاهيم كثيرة:⁴

-التضخم في الأسعار:

عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير عادي، وغير مألوف.

1 - رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2 - جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية قياسية باستخدام بيانات باتل-، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 158.

3 - المرجع نفسه، ص 12.

4 - غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت، 1992، ص ص 11-12.

-التضخم في الدخل:

عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي، وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.

-التضخم في العملة:

ويشمل كل زيادة كبيرة، ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.

-التضخم في التكاليف:

ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.

وبناء على ما سبق يمكن للطالبين وضع تعريف شامل للتضخم على أنه ذلك الاختلال الحاصل في جميع القطاعات وعدم التوازن بين:(الطلب الكلي والعرض الكلي والأجور والإنتاج) وهذه الاختلالات قد تكون عاملا أساسيا في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي حدوث السبب المباشر للتضخم.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

أولا: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

تعد هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير وتحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، إذ تعود هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي الفرنسي بودان (bodinn) وطورها فيشر (Fisher) في إطار معادلة التبادل التي صاغها كما يلي:

$$MV=PT..... (1)$$

حيث تمثل:

M- كمية النقود.

T- حجم المعاملات.

V- سرعة الدوران.

P- المستوى العام للأسعار.

وتنص هذه المعادلة على أن هناك علاقة تناسبية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، مع ثبات حجم المعاملات وسرعة الدوران، وإذا حدث هناك زيادة في كمية النقود بنسبة معينة فانه سوف يترتب عن ذلك ارتفاع للأسعار بنفس النسبة، وطبقا لمنطق هذه النظرية فان أي زيادة في كمية النقود تؤدي الى خلق ضغوط تضخمية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى وقد طورت هذه النظرية من لدن مدرسة كامبردج، إذ أصبحت بالصيغة الآتية:

$$M=KPY (2)$$

إذ تم إحلال فكرة (الطلب على النقود) من خلال استبدال (K) مكان سرعة الدوران (V) وتعويض المعاملات باستخدام الدخل الحقيقي (Y) وأصبحت (K) تمثل النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد بشكل نقد سائل، ولا يوجد اختلاف في الأجل القصير في تأثير كمية النقود على الأسعار في النظرية الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية، حيث أن زيادة عرض النقود على الطلب عليها في هذه المدة القصيرة يؤدي إلى حدوث فائض نقدي متناسب مع ارتفاع التضخم¹، يؤدي إلى خفض القوى الشرائية للنقود وتعرض الأصول الحقيقية التي يملكها الناس إلى انخفاض قيمتها النقدية، وينشأ التضخم في الاقتصاد النقدي بسبب نمو كمية النقود الاسمية بمعدل أسرع من معدل نمو الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية، وبناء على ذلك فإن التضخم يعد ظاهرة نقدية لا يمكن أن تظهر في اقتصاد المقايضة مثل فائض عرض اي سلعة يدفع سعرها إلى الانخفاض بالنسبة إلى السلع الأخرى فالشيء نفسه بالنسبة النقود حيث تنخفض القوة الشرائية لها عندما تزداد كميتها. وهناك آراء أخرى في التضخم حيث يعتقد أنه ناشئ عن أسباب غير نقدية مثل الصراعات بين رجال الأعمال والاحتكارات العمالية من أجل خلق أسعار وأجور أعلى، وكذلك بسبب عجز الموازنة العامة وأيضاً عن أسباب أخرى تتعلق بقيام الحكومة بإجراءات فنية في قطاع الأعمال، وانخفاض مستوى الإنتاجية والضرائب والصدمات الخارجية التي تصيب النشاط الاقتصادي مثل زيادات اسعار النفط².

ثانياً: تفسير التضخم في الفكر الكينزي:

ينطلق كينز في تحليله من الاقتصاد الكلي، ويعتبر أن النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا عند وقوع الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، كما استخدم كينز أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، ويتحدد مستوى التوازن عند كينز بتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي اي بالطلب الكلي الفعال³. ويتميز التحليل الكينزي في تفسير التضخم بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى:

مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل، في هذه الحالة فإن الأجهزة والموارد الاقتصادية المختلفة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لا يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب يصاحبها زيادة في عرض السلع والخدمات وما يترتب عليها حركة مبيعات السلع والخدمات، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة إنتاجهم، وبالتالي زيادة العرض الحقيقي من السلع⁴.

1 - رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2 - المرجع نفسه، ص 17.

3 - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

4 - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة اليمن (1990-2003)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 42.

المرحلة الثانية:

مرحلة التشغيل الكامل تكون في هذه المرحلة الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، ففي حالة حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات لا تحدث أي زيادة في العرض الكلي، ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب والعرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية¹.

ثالثاً: تفسير المدرسة المعاصرة لكمية النقود:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان (M.Fredman) النظرية الكمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة، ويرجع رواج وانتشار هذه النظرية إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاد الدول الغربية في السبعينات من القرن العشرين، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع تزايد معدلات البطالة، أثبتت تناقض العلاقة بين الأجور ومستويات البطالة، التي عبر عنها فيليبس (Philips) بأنها علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فقد اعتقد فيليبس (Philips) بأنه إذا ارتفع معدل التوظيف أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بتضخم مرتفع، فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك، ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولا وانتشاراً لدى الكثير من واضعي سياسة مكافحة التضخم².

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة لنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغيير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كمية النقود:

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثير على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار³.

- يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كلياً في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والنتاج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية

1 - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 24.

2 - عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 56.

3 - أحمد محمد صالح جلال، المرجع السابق، ص 44.

-ويمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصها زيادة الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والنتاج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية 1865 حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.

- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير بسرعة دوراتها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، ويدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية¹.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم من حيث قوته، وموقف الحكومة منه، ومن حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة، ومن حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أولاً: أنواع التضخم من حيث قوته.

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم إلى:

1- التضخم الجامح:

يعتبر أصعب أنواع التضخم من حيث الأضرار التي يسببها، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف وتترك آثارا كبيرة على الاقتصاد القومي، يصعب على السلطات معالجتها، وتفقد النقود قيمتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، وقد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله وحدث هذا النوع من التضخم في الكثير من البلدان، في البرازيل سنة 1983 وارتفعت الأسعار بنسبة 16.50%، وما حدث مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر أكبر مثال، فقد انهار النظام النقدي تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب وتسديد الديون وأعباء التشييد².

¹ - عمران وليد، المرجع السابق، ص 56.

² - حلقوم الحاج، دراسة آثار التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياضي سطيف، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص ص 10-11.

2- التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق:

ويقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم أن في نسبة الارتفاع البسيطة للأسعار نموا للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات.

بينما يرى البعض الآخر أن الآثار المتراكمة لمثل هذا التضخم تكون شديدة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح.

ويسبب هذا النوع من التضخم ما يلي:

أ- السكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.

ب- تمويل قسم من الانفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.

ج- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال¹.

ثانيا: التضخم من حيث موقف الحكومة منه.

التضخم من حيث مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد ذلك لمعالجة والقضاء على الأسباب المؤدية للتضخم وينقسم هذا الأخير بدوره إلى:

1- التضخم المكبوت:

يتجلى هذا النوع من التضخم بتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الائتمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما هدفها الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية -بصفة مؤقتة- ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، والرقابة على الهدف مع تثبيت أسعار الفائدة².

¹ - عمران وليد، المرجع السابق، ص ص 57-58.

² - خليفى فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 43.

2- التضخم المطلق:

يحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بشكل مستمر استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضاً استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين الطلب والعرض، وذلك دون تدخل الدولة ولهذا يطلق على هذا النوع أيضاً التضخم الصريح أو المكشوف حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه¹.

ثالثاً: أنواع التضخم من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة

نجد في هذا الجانب أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب التي تؤدي إلى انتشار التضخم والظواهر والظروف المساعدة على ذلك كالتالي:

1- تضخم الطلب:

وهو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، ويرتبط هذا النوع بالتفسير السائد في التحليل الاقتصادي على أن التضخم ينشأ من تغير مراكز النشاط الحقيقية والأساسية في الاقتصاد أي العرض والطلب الكليين على السلع والخدمات وإن كان يركز أساساً على تغيرات الطلب الكلي كعنصر أساسي للتغير في الأسعار. فالتضخم يحدث عندما يكون هناك فائض إيجابي في الطلب على السلع والخدمات، بحيث ينتج عن عدم توازن العرض والطلب ارتفاع عام في الأسعار، فعندما لا يمكن للعرض مواجهة الطلب المتزايد، وذلك نظراً لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الإنتاج (مرحلة التشغيل الكامل)، يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار، ويرتكز التحليل الاقتصادي عن طريق الطلب على العلاقة بين النظرية الكمية (النظرية النقدية) والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية (العرض والطلب على السلع)، فنعلم أنه طبقاً للنظرية الكمية للنقود يرتبط مستوى الأسعار بكمية النقود المتداولة، حيث أن التضخم يحدث عندما تزيد كمية النقود المتداولة وتكون هذه الزيادة متناسبة مع الزيادة في الأسعار، وتستقر الأسعار عندما تتوقف الزيادة في كمية النقود.

ولما كانت لكمية النقود التأثير المباشر على الأسعار، أي أن التوازن النقدي هو المؤشر الرئيس في تحديد الأسعار وهذا التوازن هو الآخر يحدد من العلاقة بين العرض والطلب على النقود والذي يعكسهما سعر الفائدة النقدية (الأسعار المطلقة)، ومن هنا تظهر العلاقة بين التوازن الاقتصادي العام الذي تحكمه الأسعار النسبية والتوازن النقدي الذي يتحدد من خلال الأسعار المطلقة (تكلفة الاقتراض من البنوك)².

¹ - بات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 70.

² - حلقوم الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

2-تضخم التكاليف:

يطلق عليه أيضا اسم التضخم الناشئ من ارتفاع التكاليف والنفقات ويعود ظهور هذا النوع من التضخم إلى ارتفاع تكاليف عناصر النتائج تفوق نسبة معدل الزيادة في إنتاجية هذه العناصر بحيث يحدث خلل بين مخرجات عناصر الإنتاج من السلع والمنتجات وبين مدخلاتها عن تكاليف ونفقات مؤدية إلى زيادة المستوى العام للأسعار ويعتبر ارتفاع المواد الأولية والأجور من أهم العوامل المسببة في زيادة تكاليف السلع والخدمات ومن ثم نشأة تضخم التكاليف¹.

3-التضخم المستورد:

يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

4-التضخم التلقائي:

عرف التضخم التلقائي بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل زيادة الإنتاجية وعلى هذا الأساس فالتضخم هنا يلتزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض وإنما ينتج عن الارتفاعات في معدلات الأجور².

5-التضخم الطبيعي الاستثنائي:

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل، البراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض أو بسبب الفيضانات والأعاصير، أو بسبب الحروب. فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالتها بفضل العوامل الأخرى³.

رابعا: أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية:

هناك من يحدد أنواع التضخم حسب القطاعات الاقتصادية إلى:

¹ - موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - المرجع نفسه، ص 59.

³ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

1-التضخم السلعي:

هذا التضخم يحدث في مجال وقطاع السلع الاستهلاكية والذي من خلاله يدفع بالمنتجين إلى خلق زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشتهم وعلى معدلات أرباحهم¹.

2-التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة ووفق درجات معينة، وتكون محددة بسقف².

3-التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار ويعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك³.

4-التضخم الدخلي:

ويحصل نتيجة ارتفاع، وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال. وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلاته فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار تحصل حالة من التوازن. وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ، وهكذا يمضي كينز في تحليله لأنواع التضخم في أسواق السلع والاستثمار، حتى ولو لم تظهر الآثار التضخمية، وذلك للإجراءات الحكومية المتخذة وللحد من تفشيها، مما يمكن القول بوجود التضخم وعدم نفيه⁴.

5-التضخم الأجرى:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

1- عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، مرجع سبق ذكره، ص 2016.

2- عمران وليد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

3- وديع خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص 05.

4 - غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 59.

6- التضخم الإنفاقي:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الانفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة¹.

المبحث الثاني: أسباب وآثار التضخم

لا شك وأنه لكل ظاهرة تضخم أسباب معينة وآثار تخلفها هذه الظاهرة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لبعض الأسباب والآثار وكيفية مكافحتها.

المطلب الأول: أسباب التضخم

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة له تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- نظرية تضخم جذب الطلب:

من خلال قانون العرض والطلب فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه الزيادة في العرض، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وسبب الزيادة في الطلب تعود إلى الكتلة النقدية الزائدة الناتجة عن تحويل عجز الميزانية بطبع النقود، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع².

وبمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملاً رئيساً وفعالاً في تحديد مستويات التوظيف والدخل والإنتاج، فالعلاقة وطيدة ما بين نظرية الطلب الكلي الفعلي ونظريات التوظيف، والإنتاج، والدخل. فالتغيرات في مستويات الدخل، والإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والادخار، تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعلي³.

2- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات:

هذا يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يرجع إلى زيادة عناصر الإنتاج، دون حدوث أي تغيير في الطلب، وللعلم إن أكبر سبب في زيادة نفقات الإنتاج يتمثل في زيادة معدلات الأجور، سببه رغبة العمال في زيادة دخولهم. والجدير بالذكر أن رفع معدلات الأجور يحدث بشكل منتظم خلال فترات زمنية متوالية ومنتظمة نتيجة الممارسات ونشاط الاعادات العالمية والوظيفة للعمال والموظفين التي تمارس ضغطاً منظماً ومستمرًا على أصحاب المؤسسات وأرباب العمل، ومن ثم فإن رفع الأجور يتوقف على مدى قوة وصلابة وضغط هذه الاتحادات، مع العلم أن رفع معدلات

1 - عمران وليد، المرجع السابق، ص 61.

2- بلحوت نبيلة، مهني نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26.

3- غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 87.

الأجور مرتبط بارتفاع النفقات المعيشية للطبقة العاملة، فكلما عرفت نفقات هاته الأخيرة ارتفاعا كلما زاد ضغط الاتحادات العالمية لنقابة العمال وفي الأخير يمكن القول أن الاتحادات العالمية تطالب برفع معدلات الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، وهكذا ترتفع الاسعار فالأجور فالأسعار... الخ، وهذا ما عرف بـ "لوبي الأسعار- الأجور"¹.

3-التضخم الهيكلية:

هو تضخم ناتج عن تطبيق سياسات وبرامج التنمية فقد تقوم الدولة بإصدار نقدي بدون أن يكون له مقابل من الانتاج كإطلاق عملة للتنمية مثل توظيف عمال جدد وعوامل الانتاج الجديدة وبالتالي ضخ أموال وزيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع الأسعار للسلع والخدمات وأخيرا ظهور التضخم، إن هذا التضخم يخص البلدان النامية ويعد تضخم مرحليا يزول بمجرد البدء في عملية الانتاج وامتصاص الأموال التي هي بدون مقابل².

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم العديد من الآثار السلبية وينجم عنها نتائج خطيرة ذات أبعاد اقتصادية قد ينجم عنها عثرات في التنمية وتعميق حالة التخلف الاقتصادي ومن أهم تلك الآثار ما يلي:

1-الأثر على توزيع الدخل العمومي:

يحدث هذا الأثر أكثر من صدق في المجتمع فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من الموظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، ومن ناحية أخرى يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار ويتضرر المقرضون (الدائنون) كثيرا من ذلك³.

2-الأثر على هيكل الانتاج:

إن ما يترتب على التضخم من ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطابع المضاربة، سوق تجذب إليها رؤوس الأموال العامة على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي هي ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، بحيث أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد نظرا

¹ - عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، مرجع سبق ذكره، ص 219.

² - بن نافلة نصيرة، دور لسياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص 40.

³ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، المرجع السابق، ص 27.

لكونها تتحمل عبء ارتفاع الأجور وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس أموال كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية السائدة في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد عندئذ من انخفاض في معدلات النمو¹.

3- الأثر على ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة مع السلع المماثلة لها المنتجة محليا، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض في حجم الصادرات إلى تحقيق عجز ميزان التجاري يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية وحدوث ارتفاعات متوالية من مستويات أسعار السلع المحلية في ظل محدودية الكميات المعروضة منها².

4- أثر التضخم على الادخار والاستثمار والاستهلاك:

يؤدي التضخم إلى إضعاف الرغبة على الادخار ومن ثم تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي قد ينخفض إلى معدلات سالبة من خلال طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الإسمي السائد في السوق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المدخرين وتخفيض الأموال القابلة للإقراض.

كما أن التضخم يؤدي إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تنتج سلعا أسعارها مرتفعة وغالبا ما تكون سلعا ترفيهية والمضاربة على العقارات والأوراق المالية، وكل هذه العوامل من شأنها تخفيض الإنتاج وعدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية وتشجيع أعمال المضاربة فقد يدفع التضخم المستثمرين على اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن توقعات العائد على الاستثمار أو المبالغة في الكفاية الحدية لرأس مال المستثمر³.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتضخم

لا تقل خطورة النتائج الاجتماعية عن النتائج الاقتصادية للتضخم وبل في بعض الحالات تتعدها كونها تمس بالاستقرار السياسي للبلد ولعل أهم الآثار الاجتماعية للتضخم ما يلي:

¹ - موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

² - عمران وليد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ - شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم -دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 43.

1- ظهور الاستهلاك الترفي:

إن حدوث التضخم سيظهر الغنى الفاحش لجزء من الأغنياء وهذه الشريحة أو المجموعة التي ازداد غناها على حساب الفقراء، ولن تكون أولويتها تطوير الاقتصاد الوطني بقدر زيادة ثرائها الفاحش فيظهر لديها مسمى الاستهلاك الترفي وتتخلى عن فكرة العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي.

إن هذا التوجه سيزيد من خسارة المجتمع في الحقيقية، فيقسم المجتمع إلى قسم يستهلك حسب قدراته والقسم الآخر يستهلك بإمكانيات وقدرات ضخمة استهلاكاً ترفياً مما يؤثر على عادات الاستهلاك في المجتمع، مع العلم أن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية لدى المجتمع يكون حافزاً مشجعاً للإنتاج الوطني ككل لكن سرعان ما يتخلى المجتمع عن هذه العادات، ويصبح استهلاك السلع الفاخرة وخاصة المستوردة هو الأساس، ويقل الطلب على السلع المنتجة محلياً، حتى أصحاب الدخول الضعيفة والأجور الثابتة يسعون إلى تقليد الأغنياء في هذه الأنماط الاستهلاكية فيؤثر ذلك على نمو الصناعات الوطنية وتطويرها¹.

2- تفشي الرشوة والفساد الإداري:

يؤدي الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة مقابل نظير مادي².

3- هجرة الأدمغة إلى الخارج:

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث تفقد الجامعات الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى دول أخرى التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل تشمل أغلب قطاعات الوظائف العمومي وبعض الشركات التابعة للقطاع العام، حيث تظهر موجة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية³.

¹ - شلوفي عمير، المرجع السابق، ص ص 44-45.

² - موقاري حورية، المرجع السابق، ص 69.

³ - عمران وليد، المرجع السابق، ص 63.

المبحث الثالث: وسائل مكافحة التضخم وعلاقته بالسياسة النقدية

التضخم ظاهرة نقدية بالأساس وإن تعددت أسبابه، لذلك ركزت معظم النظريات والدراسات على الأساليب النقدية لمعالجة هذه الظاهرة والعلاقة التي تربطها بهذه الظاهرة، ونظرا لخطورتها على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة كان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من مجموعة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية والتخفيف من حدة الآثار التي تولد الضغوط التضخمية.

المطلب الأول: وسائل مكافحة التضخم

تتمثل أهم وسائل مكافحة ظاهرة التضخم في:

أولاً: السياسة النقدية:

وذلك بواسطة مختلف أدواتها المباشرة وغير مباشرة (تم التطرق إليها في الفصل الأول المبحث الثاني المطلب الثاني)

ثانياً: السياسة المالية:

يقصد بالسياسة بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة¹، وتمثل أهم أدوات السياسة المالية للتحكم في التضخم في:

1- الرقابة الضريبية:

تعد الرقابة الضريبية الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم وانكماش الاقتصاد في حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى رفع حجم الضرائب تصاعدياً سواء الضرائب المباشرة كالضرائب على الدخل التي تؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى الأفراد أو من خلال الضرائب الغير مباشرة التي تفرض على السلع ويتحملها المستهلك النهائي فترتفع أسعار هذه السلع ويقل الطلب عليها وفي كلتا الحالتين يتقلص حجم الطلب الكلي ويتحقق التوازن بين العرض الكلي وتنخفض معدلات التضخم بعودة الأسعار إلى حالة التوازن والاستقرار هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزداد موارد الدولة من الضرائب².

2- سياسة النفقات العامة:

يمثل الإنفاق العام بنسقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدول حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة

¹ - مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² - شلوفي عمير، المرجع السابق، ص 57.

إلى بعض الفئات تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من تضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ثم انخفاض الدخل التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرار نسبي في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرار نسبي في مستوى الأسعار¹.

3- سياسة القروض العامة (الدين العام):

تعد القروض العامة من أكثر ادوات السياسة المالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة لغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوى الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية والذي ينعكس أثره في تخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الانتاج المحلي وعلى الرغم من اتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير إلا أنه قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار وعي الادخار على الأفراد والمؤسسات وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات، كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها².

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم

من الطبيعي أن تهتم البنوك المركزية بإبقاء التضخم دون مستويات معينة ويوجد رأي يدافع عنه بقوة بأن سعر الفائدة وحده يكفي لهذا الغرض بينما يرى آخرون أن من الاعتقاد بخلو النماذج النظرية ذات العلاقة بتفسير التضخم والتنبؤ من الجاميع النقدية لأن النقود تساهم نظريا وتجريبيا بفهمها لحراك التضخم ويهتم البنك المركزي الأوروبي بهذا النقاش بحكم تركيزه كثيرا على التحليل النقدي³.

وفي حالة البلدان النامية اعتمدت الكثير من الدول استهداف التضخم لأن البلدان النامية تهتم بالتقنيات التي من المحتمل أن تسبب فيها السياسات النقدية هزات في الانتاج ستترك آثارا في التضخم متغيرات تجميعية أخرى.

¹ - عمران وليد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² - موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

³ - بن البار أمحمد، بن أسيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر (1990-2014)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 02، العدد 01، 2015، ص 4.

من المعلوم أن الأبحاث حول البلدان النامية ليست بتلك السعة والتكرار مثل ما هي في البلدان المتقدمة وأن آليات الضخ النقدي في البلدان الناهضة أقوى مما هي عليه في أوروبا الولايات المتحدة وأسرع لأن أكثر آثارها في الإنتاج والتضخم تحدث في مدة أكثر وهذا ما تؤكد من دراسات عدد من البلدان التي تسمح خصائصها بمثل ذلك التأثير حيث الانعكاس التام للأسعار الأجنبية في الاقتصاد المحلي عبر أسعار الصرف وقصر أمد الائتمان المصرفي وأن سعر الصرف يستجيب إلى التغيرات في سعر الفائدة المحلي أكثر من استجابته لأسعار الفائدة الدولية في تلك الدول.

حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق الحكومية للبنوك والأفراد بذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى الأخير على خلق الائتمان وخلق النقود فينخفض عرض النقود وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم ويترتب على كل ذلك انخفاض عرض النقود مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار معدل زيادة عرض النقود¹.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات ويلاحظ أنه في الوقت نفسه الذي يتم فيه عرض النقود بقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي الغالب إلا أنه قد يكون أثر التغيير لكمية النقود " نظرية تفضيل السيولة " وحتى مع افتراض ارتفاع سعر الفائدة فلا إن مستوى الاستثمار قد لا ينخفض لأن توقعات رجال الأعمال قد تكون مشحونة بالتفاعل لوجود مزيد من الطلب والأرباح التي تغطي تكلفة الاستثمار².

¹ - بن البار أحمد، بن أسيل أحمد، المرجع السابق، ص 5.

² - المرجع نفسه، ص 5.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى التضخم من الناحية النظرية، كونه يلعب دورا يمارس دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له.

يرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية المتمثلة في تفاقم حجم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، كما تمارس الاختلالات الهيكلية دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني واتساع فجوة الموارد المحلية. وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

الفصل الثالث

واقع السياسة النقدي في

الجزائر خلال الفترة

(2000-2018)

تمهيد:

شهدت السياسة النقدية في الجزائر منذ سنة 2000 تطورات عديدة، وهذا راجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسة النقدية، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات وذلك للحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتسعى قدر الإمكان إلى التخفيض من معدلات التضخم والتقليص من الفجوات التضخمية وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وذلك

من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر (2000-2018).

المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وكيفية معالجتها لظاهرة التضخم (2000-2018).

المبحث الأول: مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على استرجاع سيادتها النقدية والمالية، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات للاقتصاد، حيث شهدت السياسة النقدية خلال هذه الفترة ومنذ سنة 2000 مرحلة تطويرية جديدة تميزت بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية لدعم النمو الاقتصادي وتحسينه، وتغيرات في أدواتها المستعملة ومستوى الكتلة النقدية ومقابلاتها.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات التي مست السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على استرجاع سيادتها المالية والنقدية، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات لضبط الاقتصاد، خاصة مع التطورات السريعة والمتلاحقة التي دفعت بجميع دول العالم - بما فيها الجزائر - إلى ضرورة إعادة النظر في منظومتها المالية والنقدية، وإيجاد آليات تشريعية جديدة تمكنها من اصلاح وتحديث قوانينها النقدية. وتمثلت الإصلاحات التي تبنتها السلطة النقدية في الجزائر والتي كان لها الأثر على السياسة النقدية كما يلي:

أولاً: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الإصلاح الهيكلي البنكي وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه بدأ من الضروري تعزيز استقلالية السلطة النقدية، لذا تم سن الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، وأدخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية، وذلك بالتخلي عن عهدته المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي، كما فصل في مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس إدارة النقد والقرض باعتباره سلطة مستقلة¹.

وبذلك قد تم الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث قسم هذا الأخير إلى هيئتين (مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض)، وتجدر الإشارة إلى أن الأمر 01-01 قد ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وبذلك أصبح متاحا لمحافظ بنك الجزائر ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات جزائرية أو أجنبية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر، كما ألغى المادة 22 من قانون النقد والقرض، حيث تم إلغاء مدة التفويض لستة سنوات الخاصة بمحافظ بنك الجزائر، ومدة التفويض لخمس سنوات الخاصة بنواب المحافظ بالإضافة إلى حالات إقالتهم².

¹ - عزازي حسبية، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 199.

² - أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 07، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، 2018، ص 194.

ثانيا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003

لم يكن للتعديل السابق الذي جاء به الأمر 01-01 أثر يذكر، وهو الأمر الذي أدى إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاح فجاء الأمر 11-03 الصادر في أوت 2003، الذي حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح بنك الجزائر الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية¹.

ولقد تم اصدار هذا القانون نتيجة لعدة عوامل أبرزها:²

- التطبيقات المغلوطة والخطأ لقانون النقد والقرض والتي حالت دون السير الحسن للنشاط البنكي والمالي في الجزائر.
- عملية التطهير المالي التي عرفتها مختلف البنوك والمؤسسات المالية العمومية.
- الانفتاح المتزايد للاقتصاد الجزائري، وتزايد توجه نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع البنكي والمالي.
- عدم نجاعة مختلف القوانين والأوامر السابقة للمنظمة للقطاع البنكي الجزائري.

ويهدف الأمر 11-03 عموما إلى:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل.
 - تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي والبنكي.
 - توفير أحسن حماية للبنوك والمؤسسات المالية والزبائن.
- كما أن الهدف الأساسي لقانون النقد والقرض بالأمر 11-03 هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر والتي تعد محل تنازع بينه وبين صلاحيات وزير المالية.

ثالثا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

لقد تواصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر سنة 2010، وذلك من خلال إصدار الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح هام للسياسة النقدية والذي يأتي لتقرير الإطار العملي في السياسة النقدية لذا أدخل في 2010 بالإضافة إلى إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، يشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية، مبرزا ضرورة استهداف التضخم، ويمكن أن نلاحظ

¹ - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 69.

² - أبو بكر خوالد، المرجع السابق، ص 195-196.

أهم ما جاء به الأمر 04-10 من خلال المادة 02 التي تعدل وتتمم المواد 09 و32 و35 من الأمر 03-11 كما يلي:¹

المادة 09: يعد بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولا يخضع لإجراء المحاسب العمومي ورقابة مجلس المحاسبة كما لا يخضع للالتزامات التسجيل في السجل المحاسبي.

المادة 32: بغض النظر عن أحكام المادة 13 من القانون 17-86 المؤرخ في 7 جوان 1984 والمتعلق بقوانين المالية، يفى بنك الجزائر كل العمليات المرتبطة بنشاطاتها من كل الضرائب أو الرسوم.

المادة 35: تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

وبهذا فهو مكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويواجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القرض وتنظيم السيولة، فهو يسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج، وضبط أسواق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته. وينص النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها على أن لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية وهي:²

-عمليات إعادة الخصم والقرض.

-الحد الأدنى للاحتياطات الإلزامية.

-عمليات السوق المفتوح.

-التسهيلات الدائمة.

رابعا: التعديل الجديد لقانون النقد والقرض 2017

نتيجة للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري حاليا، فقد تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع الخزينة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء الى قرض سندي وطني، كما استفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائج البنك المركزي، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة العمومية بالنسبة لسنة 2017 وأوائل 2018 في حاجة إلى تمويل يفوق 200 مليار دج.

ولهذه الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي، وقصد ادراج هذه الأداة تم بتاريخ 11 أكتوبر 2017 تعديل قانون النقد والقرض من خلال القانون رقم 17-10 المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق

¹ - المادة 02، من الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر، ص 11.

² - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الجزائر، 2013، ص 173.

لـ 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض¹، ويمكن أن نلاحظ ما جاء به القانون كما يلي:

المادة الأولى تتم أحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بالمادة 45 مكرر تحرر كما يأتي:²
المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء، مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

-توازنات خزينة الدولة.

-توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.

المطلب الثاني: الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

يواصل الاقتصاد الجزائري تأثره بالتبعية القوية للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة، ما يؤثر على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، ويمكن معرفة التطورات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، ولكن قبل ذلك سنقوم بتعريف الكتلة النقدية ومكوناتها:

أولاً: تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها

هي مجموع وسائل الدفع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة³، وتتكون من:⁴

¹ - أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

² - المادة 01، من القانون رقم 17-10، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، ص 1.

³ - اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁴ - بوزعرور عمار، السياسة النقدية وآثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 252-254.

-النقود الائتمانية (الورقية):

تتكون النقود القانونية من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة عن نفس البنك لفائدة الخزينة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.

-النقود الكتابية:

تتكون من الودائع تحت الطلب والودائع الجارية للبنوك التجارية، الودائع الجارية في مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

-أشباه النقود:

تتميز هذه الودائع بقلّة سيولتها مقارنة بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب وهي عبارة عن وودائع مجمدة لفترة محددة.

ثانيا: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة من (2000-2018)

يمكن أن نقسم تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة من (2000-2018) على مرحلتين هما:

1-تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**أ-تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**

يمكن تلخيص تطور الكتلة النقدية خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

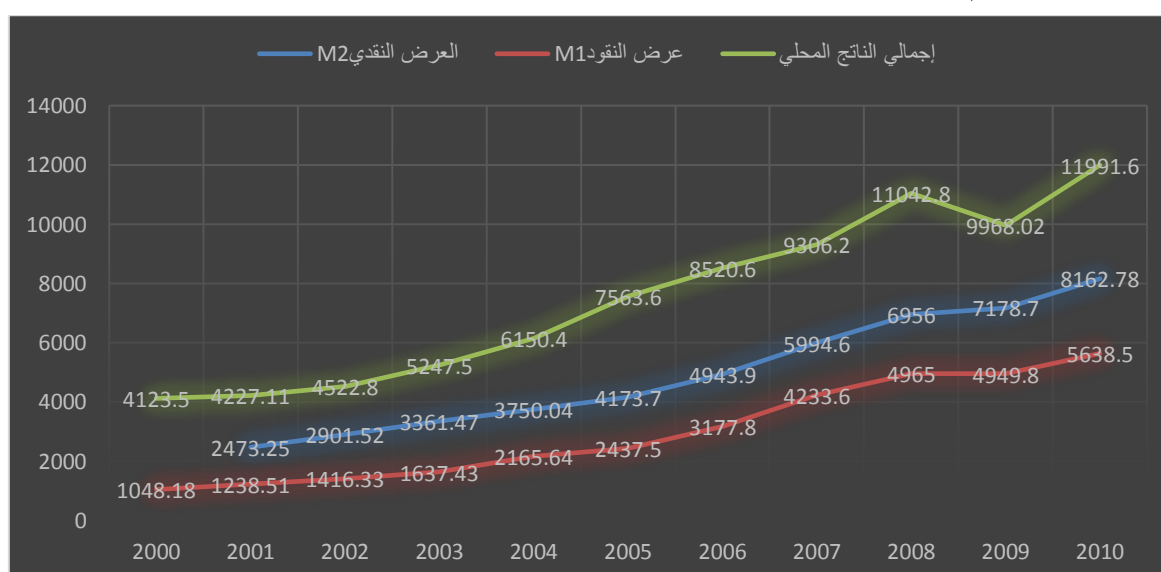
الوحدة: (مليار دج)

السنوات	النقد الورقية	(ودائع تحت الطلب)	النقد M1	معدل النمو M1%	اشباه النقود (ودائع لأجل)	العرض النقدي M2	معدل النمو M2%	اجمالي الناتج المحلي	معدل السيولة
2000	484.52	563.65	1048.18	-	974.35	2022.53	-	4123.5	49.04
2001	577.15	661.36	1238.51	18.15	1235.0	2473.51	22.29	4227.11	58.51
2002	664.68	751.65	1416.33	14.35	1485.19	2901.52	17.30	4522.8	64.15
2003	781.33	856.1	1637.43	15.61	1724.04	3361.47	15.85	5247.5	64.05
2004	874.34	1291.3	2165.64	32.25	1574.4	3750.04	11.55	6150.4	60.97
2005	921.0	1516.5	2437.5	12.55	1736.2	4173.7	11.29	7563.6	55.18
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.37	1766.1	4943.9	18.45	8520.6	58.02
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.22	1761.0	5994.6	21.25	9306.2	64.41
2008	1540.0	3425.0	4965.0	17.27	1991.0	6956.0	16.03	11042.8	62.99
2009	1829.3	3114.8	4949.8	-0.30	2228.9	7178.7	3.20	9968.02	72.01
2010	2098.6	3539.9	5638.5	13.91	2524.28	8162.78	13.70	11991.6	68.07

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر للسنوات من (2000-2010).

والشكل التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2010)

الشكل رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2010)



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (3-1)

من خلال معطيات الجدول رقم (1-3) والشكل رقم (1-3) يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 1048.18 مليار دج سنة 2000 إلى 5638.5 سنة 2010، وصلت نسبة M1 من الكتلة النقدية M2 50% سنة 2001 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار. وعرفت الكتلة النقدية M2 اتجاهها تصاعديا، حيث مع بداية سنة 2001 شهدت نسبة نمو قدرت بـ 22.3%، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2001-2004)، فانتهجت الجزائر بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M2 بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من (2003-2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك خلال السنتين 2003 و 2004، إلا أنها لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعا خصوصا في سنة 2004 بـ 10.7%، أما عن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 فقد شهدت الكتلة النقدية M2 معدلات نمو متذبذبة كان أقصاها سنة 2007 بـ 21.25% وأدناها سنة 2009 بـ 3.2%، مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات، لتعود للارتفاع سنة 2010 حيث كانت بداية ارتفاع أسعار المحروقات.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية فهي تمثل الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (2-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

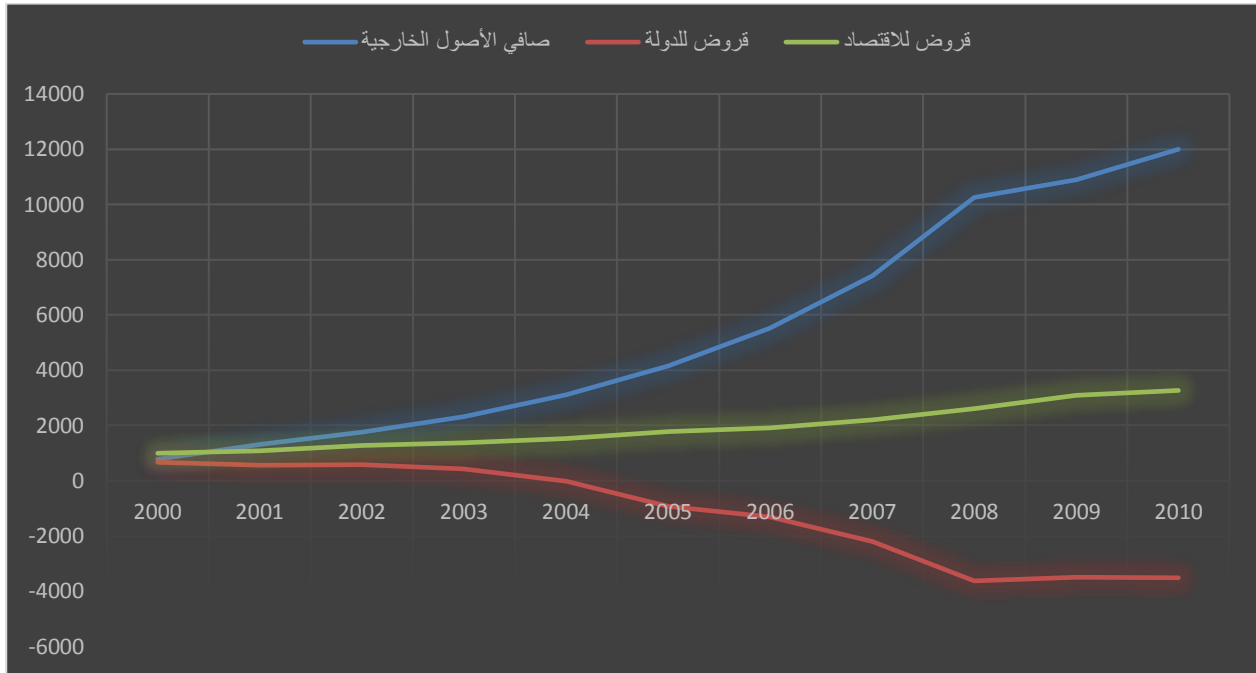
الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الأصول الخارجية	776	1310.6	1755.7	2325.9	3109.1	4151.5	5515.0	7415.5	10246.9	10886.9	11997.0
قروض للدولة	667.5	569.7	578.6	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1	-2193.1	-3627.3	-3488.9	-3510.9
قروض للاقتصاد	993.73	1078.4	1266.8	1380.2	1535.1	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الغالية، 2009، 2011، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/17 على الساعة 14:15.

والشكل التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

شكل رقم (3-2): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (3-2)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن صافي الأصول الخارجية سجلت نموا مرتفعا ابتداء من سنة 2000 حيث بلغت 776 مليار دج، إلى غاية سنة 2010 حيث قدرت بـ 11997.0 مليار دج، وهذا يعود إلى ارتفاع سعر النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة العائد المترتب عنه.

بالنسبة للقروض المقدمة للدولة يلاحظ أنها شهدت انخفاضا في نموها سنة 2000 حيث قدرت بـ 667.5 مليار دج لتصل سنة 2003 إلى 423.4 مليار دج، وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة، وسجلت ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2010 نموا سلبيا وهذا راجع إلى تسديد الدولة لديونها للبنك المركزي.

وبالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد يلاحظ أنها شهدت نموا مستمرا ابتداء من سنة 2000، حيث قدرت بـ 993.73 مليار دج، لتصل سنة 2010 لقيمة قدرها 3268.1 مليار دج، وهذا نتيجة تمويل البرامج التنموية في هذه الفترة.

2- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

أ- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

يمكن تلخيص تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	النقود الورقية	ودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	معدل النمو M1%	أشياء النقود (ودائع لأجل)	العرض النقدي M2	معدل النمو M2%	إجمالي الناتج المحلي	معدل السيولة (M2/PIB)%
2011	2517.5	4570.2	7141.7	24.06	2787.5	9929.2	19.9	14588.6	68.4
2012	2952.3	4729.1	7681.5	7.55	3333.6	11015.1	10.93	16208.7	67.95
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.39	3691.7	11941.5	8.41	16643.8	71.74
2014	3685.9	5944.5	9603.0	16.4	4083.7	13686.8	14.61	17205.1	79.5
2015	4108.1	5136.3	9261.2	-3.55	4443.4	13704.5	0.12	16799.2	82.6
2016	4497.2	4909.8	9407.0	1.57	4409.3	13816.3	0.81	17406.8	79.4
2017	4716.9	5549.2	10266.1	9.13	4708.5	14974.6	8.38	18594.6	79.2
2018	4997.0	5998.4	10995.4	7.10	5163.8	16159.2	7.91	-	-

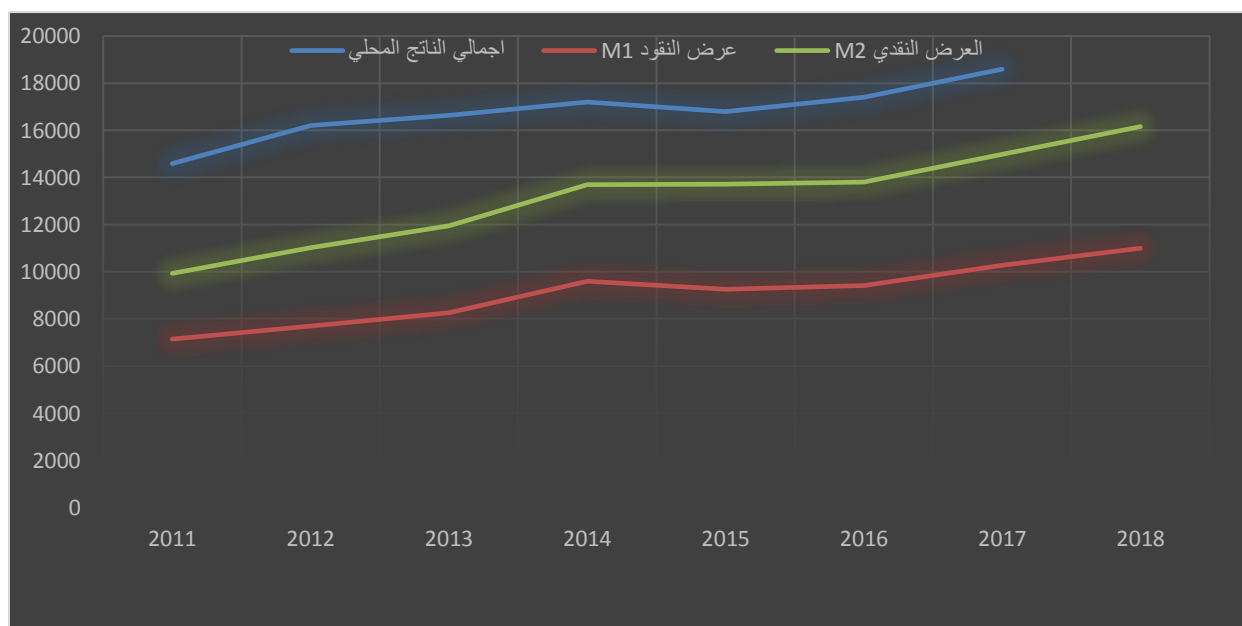
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013، 2015، 2018.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018.

والشكل التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2011-2018)

شكل رقم (3-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (3-3)

من خلال معطيات الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-3) يلاحظ أن الكتلة النقدية M2 قد شهدت خلال الفترة الممتدة من (2011-2014) معدلات نمو معتبرة متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات، بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص سنتي 2015 و2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.12% و0.81% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب.

وعلى عكس سنتي 2015 و2016 شهدت الكتلة النقدية M2 ارتفاعا بـ 06%، خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، لتصل نهاية السنة لمعدل نمو قدر بـ 8.36% لتتخفف سنة 2018 بنسبة 7.97%، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب لدى المصارف مع التسديد للخرينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل الغير تقليدي قيد التنفيذ.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018):

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير، أي هي الأصول التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، وتتكون في الجزائر من صافي الأصول الخارجية، قروض موجهة للدولة وقروض موجهة للاقتصاد، ويمكن توضيحها فيما يلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018).

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الأصول الخارجية	13992.4	14940.0	15225.2	15734.5	15375.4	12594.2	11227.4	10249.1
معدل النمو%	16.04	6.77	1.90	3.34	-2.28	-18.08	10.85	-8.71
قروض للدولة	-3406.6	-3334.0	-3235.4	-1992.3	-2567.5	-2682.6	-4691.9	-5335.2
معدل النمو%	-2.97	-2.13	2.95	38.42	28.87	4.48	74.90	13.71
قروض للاقتصاد	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6	7277.2	7909.9	8880.0	9792.6
معدل النمو%	14.02	15.05	20.26	26.14	11.87	8.79	12.26	10.27

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

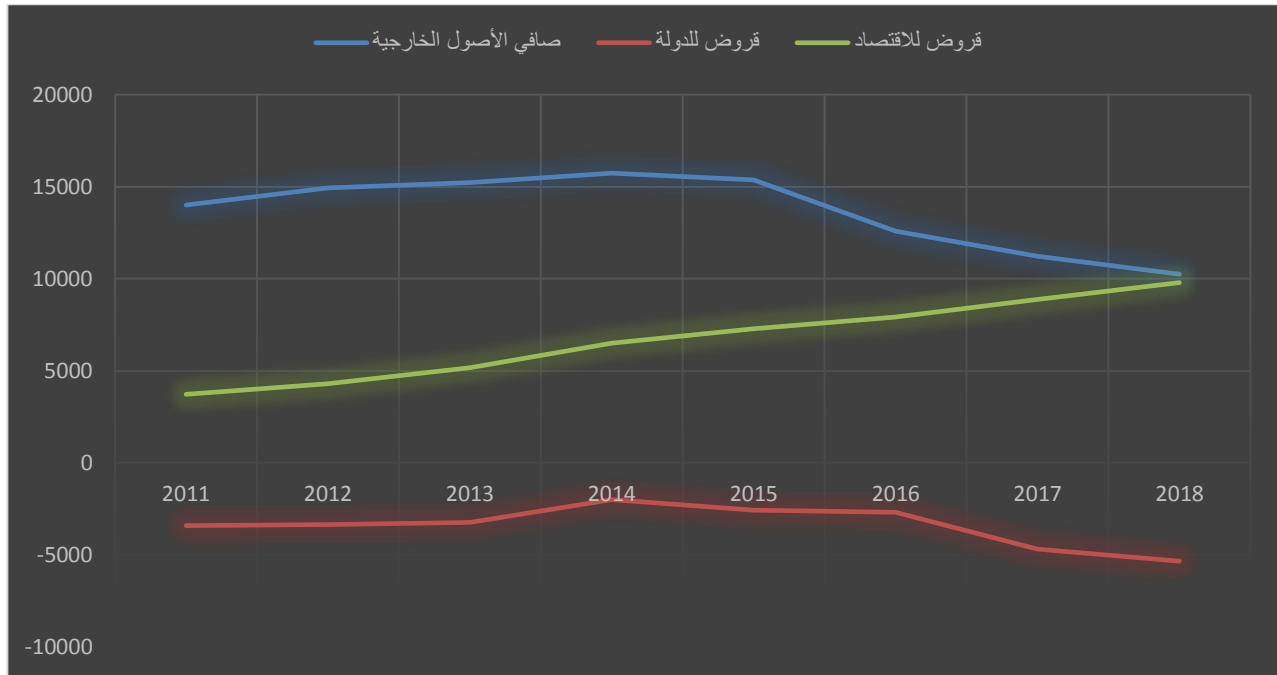
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013-2015.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، 2016.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 44، 2018.

والشكل التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2011-2018)

شكل رقم (3-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (3-4)

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-4) أن صافي الأصول الخارجية قد تشهد زيادة من سنة 2011 إلى 2014، وذلك تبعا لتغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث نجد أن سنة 2011 ارتفعت بـ 13922.4 مليار دج، وهذا يعود لارتفاع أسعار النفط ويلاحظ أن هذه الزيادة لم تشهد هبوطا إلى غاية سنة 2014 بقيمة قدرها 15734.5 مليار دج بمعدل نمو 3.3%، أما سنة 2015 بدأت بالانخفاض بقيمة 15375.4 مليار دج، لتستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2018 حيث قدرت بـ 10249.1 مليار دج وبمعدل نمو قدرت بـ (-8.71) وذلك راجع للظروف الاقتصادية للجزائر بسبب الانخفاض في أسعار المحروقات.

وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت سنة 2011 نموا سلبيا بمعدل (-2.97%) إلى غاية 2012 بمعدل (-2.13)، وقفز في سنة 2014 بمعدل نمو 38.42 بقية قدرت بـ (-1992.3) مليار دج، بعدها عادت للانخفاض في سنة 2015 بنسبة نمو (28.87) وذلك نتيجة أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي وذلك لتحسن الوضعية المالية، واستمر بالانخفاض سنة 2016 ليصل إلى معدل نمو 4.48% بقية قدرت بـ 2682.6 مليار دج، ليصل سنة 2018 لمعدل النمو 13.71%.

أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فهي تتماشى بوتيرة معتبرة، رغم التطورات النقدية والمالية الغير مواتية بالفعل، حيث شهدت نسبة نمو 14.02% سنة 2011 لتصل سنة 2012 إلى 15.05% وهي فترة ملائمة لبرنامج التمويل الموسع للمشاريع، أما سنة 2013 و2014 فكان النمو معتبرا ومرتفعاً، حيث وصل سنة 2014 إلى

26.14% مقارنة بسنة 2013 بمعدل 20.26% أما سنة 2015 و2016 سجلت انخفاضا بمعدل نمو 11.87% و8.79% على التوالي، نتيجة قيام بنك الجزائر بالتقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة كما قام بتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية الذي انتقل من 12% إلى 8%، لترتفع سنة 2017 بمعدل نمو 12.26% ثم تعاود الانخفاض سنة 2018 بمعدل نمو 10.27%.

المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر خاصة في زمننا الحاضر حيث اشتدت الآثار الناجمة عنه، وسيتم ضمن هذا المبحث التطرق إلى أسباب التضخم الداخلية والخارجية في الجزائر، بالإضافة إلى توضيح أنواعه.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

تعددت الآراء والنظريات التي حاولت تفسير العوامل المسببة للتضخم في الجزائر فمنهم من يرى بأن أسبابه داخلية ترجع إلى طبيعة البناء والهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من يرى بأن أسباب التضخم خارجية تعود لاستيراد السلع من العالم الخارجي، لذلك سنقوم في هذا المطلب بتقديم أهم الأسباب المؤدية للتضخم في الجزائر.

أولاً: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر:

لقد تعددت الأسباب الداخلية التي أدت إلى ظهور مشكلة التضخم في الجزائر والتي سوف نجيزها فيما يلي:

1- توسع الإنفاق الكلي في الجزائر:

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي)، و يشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع و الخدمات في الجزائر، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن الزيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا أن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى¹.

2- ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا تكون فيها قيود سعرية على المنتجات

¹ - وديع خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات، كما تعتبر تكلفة الأجور أيضا من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك إن الأجور تعد جزءا من مكونات الدخل الوطني، بحيث أن أية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة، حيث أنها تتراوح بين 40% و90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، بالإضافة إلى الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، والمنتجات نصف المصنعة باعتبارها مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخم في الفواتير من أجل تغطية الأخطار، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي تستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطياتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في ترميم المخازن بالمواد الأولية¹.

3- التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية

في الكثير من الحالات تكون النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاديات، لكنها في بعض الأحيان تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، حيث تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتنفيذ الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالجزائر للجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي -حتى بدون مقابل من ذهب أو عملة صعبة- وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع².

ثانيا: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

لقد تعددت الأسباب الخارجية التي أدت إلى ظهور مشكلة التضخم في الجزائر والتي سوف نبجيزها فيما يلي:

1- التضخم المستورد:

وذلك من خلال طبيعة العادات الاستهلاكية المتبعة في الدول النامية بحيث تجعلها تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها، فالجزائر مثلا تعتمد على المنتجات الفرنسية بنسبة 25%، وتعتبر فرنسا أول دولة موردة للجزائر في العالم، على الرغم من وجود منتجات دول أخرى منافسة للسلع والخدمات الفرنسية، فأسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في

¹ - معمري ليلي، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المستدامة، العدد 06، جامعة يحي فارس، المدينة، 2016، ص ص 126-127.

² - رؤى اقتصادية، مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة، العدد 07، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014، ص 45.

التأثير على مستوى الأسعار على المستوى المحلي، خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج، ويمثل الارتفاع الذي يحدث في أسعار الواردات أحد أهم مصادر الضغوط التضخمية في الجزائر¹.

2- سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية:

سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية، لذلك يعكس هذا السعر الطاقة التصديرية للبلد وتكاليف الإنتاج المدفوعة بالعملة المحلية والمقيمة بالعملات الأجنبية، ومن ثم إنتاجية الجهاز الاقتصادي المحلي بالمقارنة مع إنتاجية اقتصاد البلد الذي أصدر تلك العملة الصعبة، فإن عملية تخفيض سعر الصرف إجراء كثيرا ما يثير الجدل، خصوصا في البلدان النامية كالجزائر، وأي تغيير في سعر صرف العملة المحلية يكون له تأثير على المستوى العام للأسعار داخليا².

المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل منها مشكلة التضخم التي تفاقمت بشكل ملحوظ لاسيما مع تبني سياسة الانفتاح على التجارة الخارجية التي عملت وساعدت على تسرب المشاكل الاقتصادية من اقتصاد لآخر تحت ضغط اتجاه اقتصاد السوق والعملة التي تهدد دول العالم الثالث.

1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف:

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والاختلالات البنوية في اقتصادها، خاصة وأن الجزائر تحاول جاهدة إلى الخروج من دائرة التخلف، ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، وهذا الأخير يعتبر ركيزة الاقتصاد المتطور، فتحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فيعتبر النظام الاقتصادي غير كافي ما دامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد إيجابيا، ومن أهم هذه العوامل:

-النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات، حيث تعدى عدد السكان في الجزائر 40 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود للإنتاج السلعي مما يزيد من حدة التضخم.

-أيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام، حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس مناطق أخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة، حيث مكان العمل وتوفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبنا لذلك لا بد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجهه مشكل

¹ - بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر- خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 170.

² - وديع خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص 62.

هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع، إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل على سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع الأسعار وكما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف في أداة التسيير، أي سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلائي ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي¹.

2- تضخم التنمية:

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك بنود التخلف، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات الاقتصادية، ولكنها خيبت الآمال، وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولواجهة هذا المشكل كان لا بد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، لجعل الاقتصاد حرا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص، حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء المؤسسات الاستراتيجية للدولة.

ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية والمتمثلة في البطالة، حيث أصبحت

تكتسي عدة خصائص أهمها:

- ارتفاع عدد طالبي العمل ذو الشهادات عالية التعليم، حيث قدر بحوالي 420 ألف سنة 2004، وارتفاع الدد إلى 480 ألف سنة 2008.

- تمس البطالة أساسا أشخاص غير مؤهلين، حيث أحصى قرابة مليون بطلال لهم مستوى دراسي متوسط ويقدر بنسبة 73%، ليس لهم أي تأهيل وذلك سنة 2007.

- ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب أكثر من 80% الذين لا تقل أعمارهم عن 30 سنة، معظمهم مقبلين على العمل لأول مرة².

3- التضخم الانتقالي:

يقوم التضخم الانتقالي على إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب، الذي يظهر على المستوى الوطني، حيث مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق والذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها.

¹ - بوخاتم بن ذهبية، دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص 21.

² - عمران وليد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

والهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة، فحالة الدينار أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات، لكن الواقع يثبت أن الأهداف لم تحقق كلية¹.

المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم في الجزائر (2000-2018)

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 عدة تطورات في أدواتها بسبب الاختلالات المختلفة في الهيكل الاقتصادي للجزائر مما جعلها تتمكن من محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط معدلات التضخم ومحاولة الحد من الضغوط التضخمية.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

أولا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

يستعمل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه مجموعة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أهمها معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني أداة لاسترجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة².

1-معدل إعادة الخصم:

تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي ولقد حدد قانون النقد والقرض 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلة النقد والقرض، والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

¹ - دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (2009-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص 57.

² - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2008، ص 181.

الجدول رقم (3-5): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

المعدل	إلى	ابتداء من تاريخ
7.5%	2000/10/21	2000/01/27
6%	2002/10/19	2000/10/22
5.5%	2003/05/31	2002/01/20
4.5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2010/12/31	2004/03/07

المصدر: بنك الجزائر، 2010.

يلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا من سنة 2000 بمعدل 6.00% ليصل سنة 2004 إلى معدل 4.00% وسيبقى ثابتا من سنة 2004 حتى سنة 2010، وهذا نتيجة التحكم في التضخم من طرف السلطات النقدية وعملها على استقرار معدلات التضخم.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

هو نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي في شكل حسابات لمواجهة عمليات سحب العملاء دون أن تتقاضى عن ذلك البنوك التجارية فائدة نظير هذه الاحتياطات القانونية، وأصبحت هذه الأداة تستعمل بشكل نشط في هذه الفترة وهذا بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية¹، والجدول التالي يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (3-6): تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي القانوني	5.0%	3.0%	4.25%	6.25%	6.5%	6.5%	6.5%	6.5%	8.0%	8.0%	9.0%

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفلانية، (2009-2012)، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/15 على الساعة 22:07.

تشير معطيات الجدول إلى أن معدل الاحتياطي الإجمالي يرتفع ابتداء من 2001 إلى أن وصل إلى نسبة 9.0% سنة 2010، وهذا دليل على التدخل الجيد لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك خاصة في 2007 و2008 حيث انتقل هذا المعدل من 6.5% إلى 8.0%، ليستقر في حدود 9% سنة 2020.

¹ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3-آلية استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة من إحدى الأدوات التي استحدثتها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ أبريل سنة 2002، وتعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكّلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو أقل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر¹، ويوضح الجدول الموالي تطور معدلات الفائدة على استرجاع السيولة بالمنافسة والمبلغ الإجمالي الممتص من البنوك التجارية خلال الفترة 2002 إلى 2010 وكذا معدل نمو هذه المبالغ الممتصة خلال هذه الفترة.

والجدول التالي يبين تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010).

الجدول رقم (3-7): تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر للفترة (2002-2010)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاسترجاع لـ 7 أيام	%2.75	%1.75	%0.75	%1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75
معدل الاسترجاع لثلاثة أشهر	-	-	-	1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25
المبلغ الإجمالي مليار دج	130	250	400	450	450	1100	1100	1100	1100
مؤشر النمو السنوي %	-	92.75	60	12.5	0.0	144.4	0.0	0.0	0.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz طلع عليه بتاريخ 2018/05/15 الساعة 22:20.
من خلال الجدول أعلاه تبين أن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية من خلال أداة استرجاع السيولة عرفت تعديلات عديدة سواء من زاوية مدلات الفائدة أو من زاوية مدة الاسترجاع وحجم التدفقات، وهو ما يدل على ديناميكية هذه الأداة وفعاليتها في السوق النقدي، فبالرغم من انخفاض معدلات الفائدة على هذه الأداة إلا أن المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة بلغ سنة 2003 قيمة قدرها 250 مليار دج، بمعدل نمو سنوي 92.75% ليرفع بعد ذلك

¹ - بقبق ليلي اسمهان، انعكاسات قانون النقد والقروض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى غير المباشرة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 01، الجزائر، 2010، ص 188.

بنك الجزائر عتبة مبلغ استرجاع السيولة إلى 400 مليار دج، سنة 2004 وهو ما أدى إلى الارتفاع في معدل نمو هذه الأخيرة بنحو 60%، وفي ظل فعالية هذه الأداة أدخل بنك الجزائر استرجاع السيولة لثلاثة أشهر سنة 2005 بمعدل فائدة 1.9%، وهو ما أدى إلى رفع عتبة استرجاع السيولة بنحو 1100 مليار دج، سنة 2007 بمعدل نمو قدره 144.4%، ليستقر سنة 2010 عند ذلك المعدل.

4-الوديعة المغلة للفائدة:

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الوسيلة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، تتم في كل عملية في شكل عملية بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر¹، والجدول الموالي يبين لك التطور لمعدل الوديعة المغلة للفائدة للفترة (2005-2010).

الجدول رقم (3-8): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر للفترة (2005-2010)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	%0.30	%0.30	%0.75	%0.75	%0.30	%0.30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/20 على الساعة

15:13.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2006 قد شهدت استقرارا في معدلات استرجاع الوديعة المغلة للفائدة عند نسبة 0.30%، إلا أن سنتي 2007 و2008 ارتفع هذا المعدل إلى 0.75% وهذا راجع إلى ارتفاع السيولة لدى البنوك خاصة في سنة 2007، وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر كان يستخدم مناقصات القروض وذلك ابتداء من سنة 1995 وتوقف عن استعمالها سنة 2006.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2011-2015)

وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه، وذلك باستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية والنوعية لتمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة نذكر ما يلي:

¹ - على لعزوز، فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 191.

1- تأطير القروض:

تقوم السلطات المعنية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 المرغوب تحقيقه خلال السنة، ويعتبر هذا المؤشر هدفا وسيطا للسياسة النقدية في وضع يتميز باقتصاد الاستدانة، ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك (السيولة) فإن تدفقات الائتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي، ففي هذه الحالة يصبح النقد القاعدي متغيرات داخلية ما يقلل من فاعلية المراقبة والتأثير على التوسع النقدي، ونظرا لهذه العوامل تقلص من فاعلية التأطير وأصبح إلغاءه ضروريا خصوصا وأن الإبقاء عليه يتعارض في جوهره مع اجراءات التحرير المتخذة في إطار الإصلاح المالي، وبداية من سنة 1991 تم إلغاء تأطير القروض¹.

2- سياسة السوق المفتوحة:

تشمل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 6 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، تتطلب هذه الأداة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات، والتي غالبيتها تشكل سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، كما أن قانون النقد والقرض 90-10 حدد القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي لا يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات بسقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المنصرمة، ورغم الأهمية الكبرى لأداء عمليات السوق المفتوحة في معظم الدول إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية بالجزائر، حيث منذ إنشائها تم إجراء العملية الأولى في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر سندات عمومية قيمتها 4 مليار دينار، بمعدل فائدة 14.95 وتتم بتاريخ 27 فيفري 1997 مدة استحقاقها².

3- معدل إعادة الخصم:

تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض³. كما أن قانون النقد والقرض حدد مواد السندات التي يمكن خصمها، إذ قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية بهدف تدعيم نشاطه فإنه سيقوم برفع سعر الخصم، وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض أما إذا أراد أن تزداد كمية النقود المعروضة

¹ - موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

² - ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة بسكرة، 2011، ص 378.

³ - معمري ليلي، سعدون عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

فإنه يقوم بخفض سعر الخصم وبالتالي فإن البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد إقراضها فتؤدي إلى خلق نقود جديدة.

إن معدل إعادة الخصم حسب الدراسات السابقة وصل إلى معدل 4% في 07/03/2004 وبقي إلى غاية سنة 2016 ثابتاً¹.

4- الإحتياطي النقدي القانوني (الإجباري) :

تمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب القرض وتوزيعه بكل الوسائل الملائمة².

ويعتبر الوسيلة الأخرى التي يمكن لبنك الجزائر أن يستخدمها للتأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع وهي نسبة الإحتياطي المطلوب قانوناً، ونسبة الإحتياطي القانوني هي النسبة المئوية من السيولة التي يفرضها بنك الجزائر على البنوك التجارية للإحتياط بها في خزائنها، والتي لا تتعدى 27% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابها إلا أنه يجوز لبنك الجزائر أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً، وكل نقص في الإحتياطي القانوني يخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية 1% من المبلغ الناقص ويستوفي بنك الجزائر هذه الغرامة التي تخضع للمادة 5 من قانون النقد والقرض³.

كما تم رفع الإحتياطيات الإجبارية وفق التعلية رقم 13-07 المؤرخة في ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعلية 02-04 المتعلقة بنظام الإحتياطيات الإجبارية عند 8% من الوعاء المحدد بموجب المادة 02 من النظام المذكور.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2016-2018)

بغية إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين اليات انتقالها، في ظل الظروف الحالية لهذه الفترة والتميز بالحاجة إلى السيولة، والذي يبدو هيكلية، قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات تطبيق أداة عمليات السوق المفتوحة وأداة تسهيلة القرض وفقاً للنظام المذكور سابقاً وللإطلاع على الأدوات المستعملة في هذه الفترة نذكر ما يلي:

¹ - بلحوت نبيلة، مهني جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² - المادة 35، من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 11 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، ص 07.

³ - عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 84.

1-عمليات السوق المفتوحة:

تسمح هذه الأداة لبنك الجزائر بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد وهدف التضخم. وخلال السداسي الثاني من سنة 2017 تم استبدال عمليات إعادة الخصم بعمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة¹.

2-تسهيله القرض الهامشي:

تسمح هذه الأداة للمصارف باللجوء الى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرينة.

3-المعدل الأقصى أو المفرط:

هذا المعدل لا يمكن للمصارف والمؤسسات المالية أن تتجاوزه عند توزيع القروض لزيائنها².

4-نسبة الاحتياطي القانوني:

باشر بنك الجزائر، في شهر أوت 2017، في تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 8% إلى 4%، بعد التخفيض من 12% إلى 8% المجرى في شهر ماي 2016، حيث سمحت عمليات السياسة النقدية هذه بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية، المترابط بضعف أسعار البترول وضمان بذلك، مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد، حيث بلغ هذا الأخير 8.7% في سنة 2016 مقابل 12.3% في سنة 2017 كآخر احصائية³.

5-معدل إعادة الخصم:

يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم، وذلك من خلال رفعه في حالة وجود فائض في المعروض النقدي وتخفيضه في حالة نقص السيولة في الاقتصاد، حيث تم تخفيض هذا المعدل من 4% إلى 3.5% ابتداء من 02 أكتوبر 2016.

وخلال الأشهر الأولى من سنة 2017، استمر تقلص السيولة المصرفية الذي بدأ منذ السداسي الثاني من 2014 ليبلغ مستواها 482.4 مليار دج في نهاية شهر أكتوبر 2017 مقابل 820.9 مليار دج، في نهاية شهر ديسمبر 2016، أمام هذا الوضع، واصل بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة، من خلال عمليات إعادة الخصم، القائمة منذ شهر أوت 2016، وابتداء من مارس 2017 تم استبدال هذه الأداة بعمليات السوق المفتوحة مع استهداف جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة أيام، القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية⁴.

¹ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص 20.

² - بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، الجزائر، 2017، ص 26.

³ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، المرجع السابق، ص 5.

⁴ - المرجع نفسه، ص 5.

وتوقعا لكل مظاهر التضخم الكامنة خاصة مع الاعتماد على أداة التمويل الغير تقليدي اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من 2018، إجراءات ذات طابع نقدي، بغية تعقيم أي فائض للسيولة، من خلال ادواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية:¹

-إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة ابتداء من جانفي 2018، سمحت هذه العملية بتعقيم فوائض بلغ متوسطها 275 مليار دج.

-تعقيم جزء من فائض السيولة، الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسونطراك، علما أن استعمال هذه الموارد يتوقف على تقدير المؤسسة وفقا لتحسيد احتياجات تمويل برنامجها الاستثماري.

-رفع معدل الاحتياطات الاجبارية من 4% إلى 98% في بداية 2018، ومن 8% إلى 10% في جوان 2018، بذلك بلغ الإجمالي المعقم عن طريق هذه الأداة 659 مليار دج.

المطلب الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم خلال الفترة (2000-2018)

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية أكبر لهذه السياسة، وطبقا لما ينص عليه قانوني 90-10 و 03-11، غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: "إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك"²، ويمكن تتبع تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) كما يلي:

أولا: تغيرات معدل التضخم خلال الفترة (2000-2010)

يبين الجدول الموالي تطورات معدل التضخم خلال الفترة (2000-2010)

الجدول رقم (3-9): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	%0.30	%4.20	%1.40	%2.58	%4.00	%1.40	%2.30	%3.70	%4.90	%5.70	%3.90

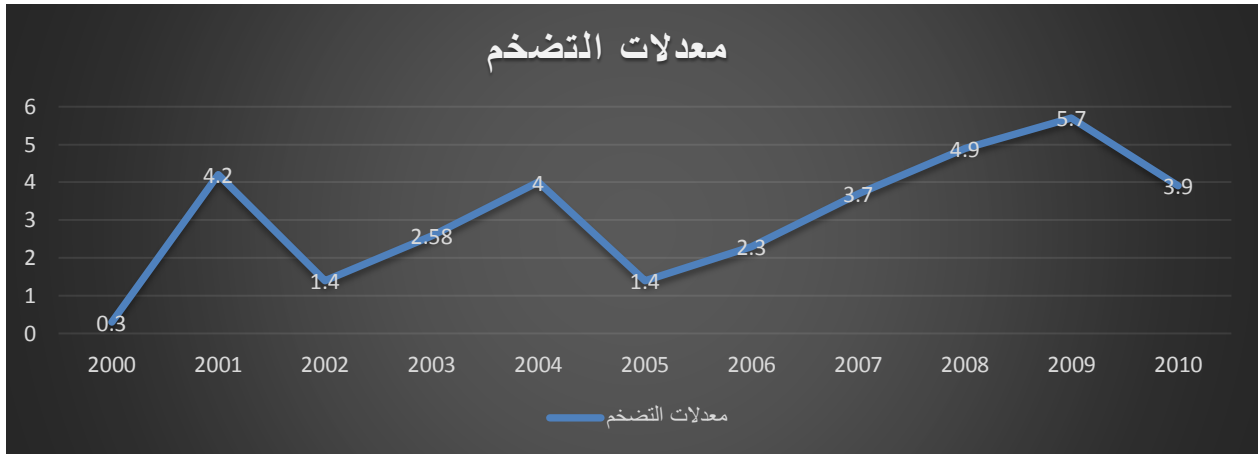
المصدر: بنك الجزائر، المشرة الإحصائية الثلاثية، 2009-2010، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/25 على الساعة 22:55.

والشكل التالي يبين منحنى بياني تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010).

¹ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ص 21.

² - عمران وليد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الشكل رقم (3-5): يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه خلال الفترة (2000-2010) أن معدل التضخم بلغ نسبة 0.3% في سنة 2000، و1.4% سنة 2002، و2.58% سنة 2003، و4% سنة 2004، وهذا الارتفاع في معدلات التضخم راجع إلى ارتفاع أسعار النقل والاتصال بنسبة 10.7% في الجزائر العاصمة و11.2% على المستوى الوطني وأسعار التغذية بـ 3.7% في الجزائر العاصمة و4.9% على المستوى الوطني، وبالتالي نستنتج أن السبب الرئيسي في زيادة معدلات التضخم هو ارتفاع الأسعار.

كما يلاحظ أنه في سنة 2003 قد حققت السياسة النقدية معدل تضخم أقل بقليل من المعدل المستهدف 03%، ثم واصل الارتفاع إلى أن وصل إلى معدل 4% سنة 2004، ثم سجل انخفاضا في سنة 2005 ليصل إلى 1.4%، إلى جانب هذا تم أيضا استهداف لمعدل نمو الكتلة النقدية بين 14.8% و15.5%، حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة استعمال الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، وسجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشا في الارتفاع منذ عام 2006، بحيث انتقل معدل التضخم من 2.3% سنة 2006 إلى 3.7%، و4.9%، و5.7% في السنوات 2007 و2008 و2009 على الترتيب، غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، أن الميل التصاعدي للتضخم المسجل ابتداء من عام 2006، يرجع أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 4.3%، و6.56%، و7.4% في السنوات 2006، 2007 و2008 على الترتيب، نظرا لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، لينخفض معدل التضخم سنة 2010 ليصل لنسبة 3.9%.

ثانيا: تغيرات معدل التضخم خلال الفترة (2011-2018)

لم يكن لاستقرار الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر يشكل أولوية للسلطات، ولم تكن هناك خطة خاصة لمكافحة، ولكن منذ إصدار قانون النقد والقرض حدد فيها أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم¹، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2011-2018).

جدول رقم (3-10): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

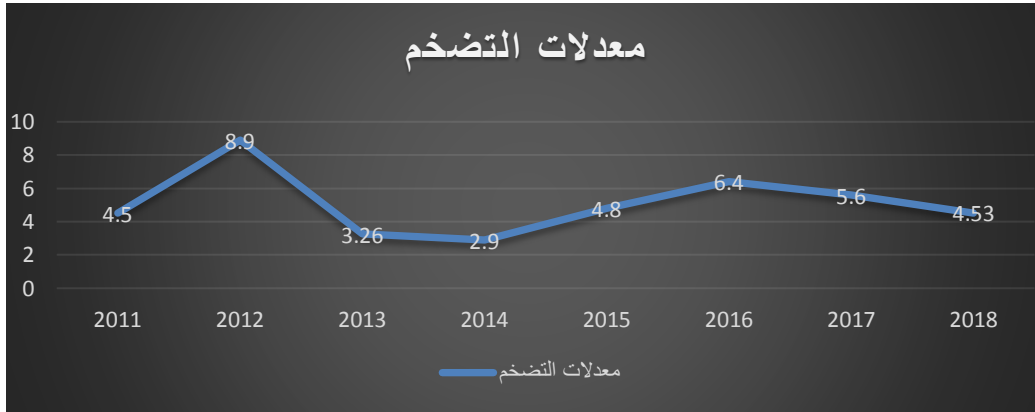
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدلات التضخم	4.5%	8.9%	3.26%	2.9%	4.8%	6.4%	5.6%	4.53%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

-تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2012، 2013، 2015، 2018.

والشكل التالي يبين منحنى بياني تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2011-2018).

الشكل رقم (3-6): تطور معدلات التضخم للفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (3-10)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن معدلات التضخم شهدت سنة 2012 قفزة تحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي مقارنة بسنة 2011 حيث كان التضخم منخفضا بنسبة 4.5% مقابل 8.9% في 2012 واستمر ارتفاع التضخم الداخلي وهذا راجع إلى تراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي حيث بلغ 19.8% في سنة 2011 وهذا راجع تحت تأثير ارتفاع القروض للاقتصاد، ونلاحظ كذلك في سنتي 2013 و2014، أن معدل التضخم بدأ ينخفض حيث بلغ في سنة 2013 نسبة 3.26% مقابل 2.9% سنة 2015، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الاستقرار النقدي والمالي، والتوسع النقدي.

¹ - ريس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص203.

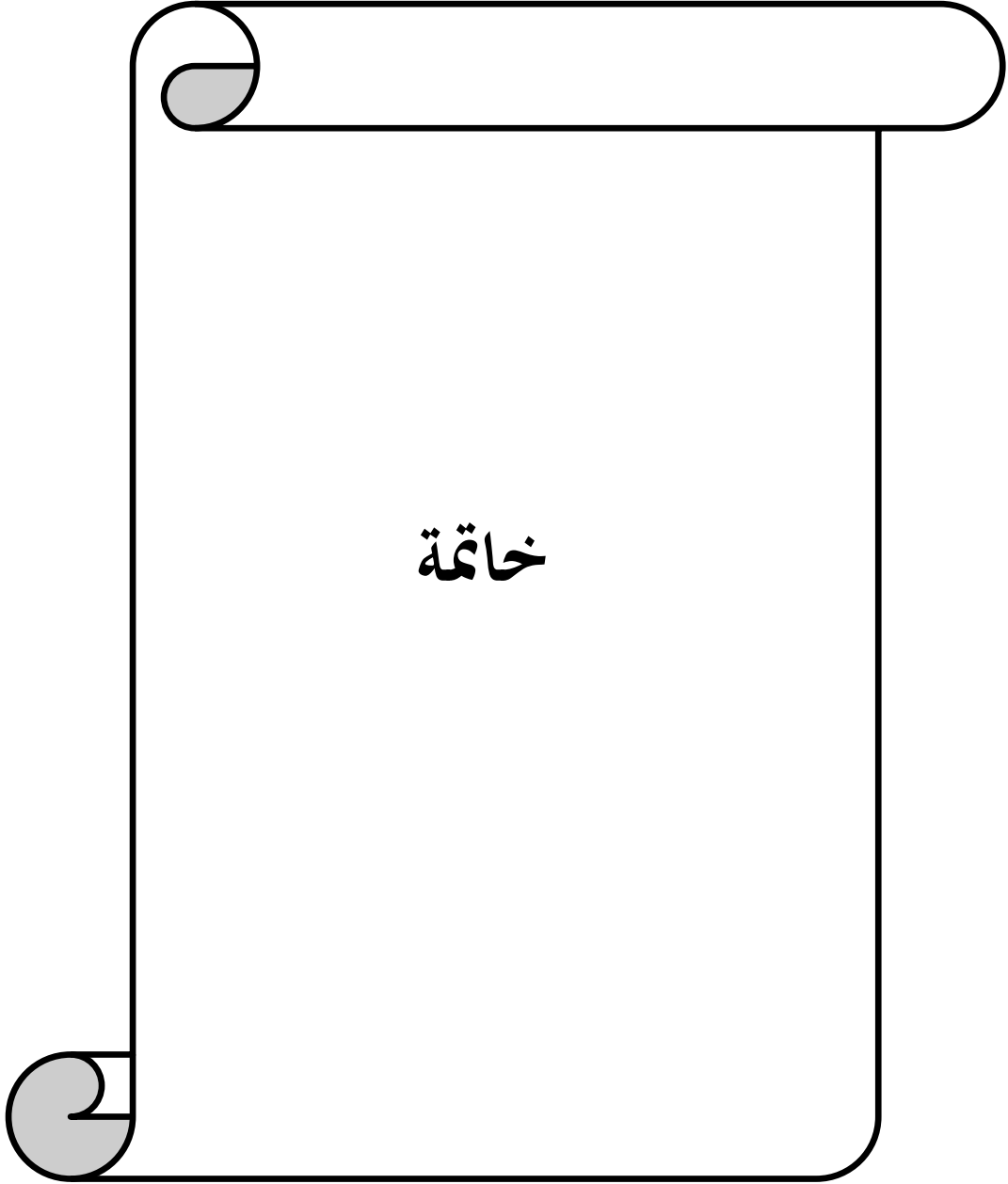
وفي سنة 2015 عاد التضخم إلى الارتفاع ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4.8% وهذا راجع إلى نقص التوسع النقدي، وزيادة الأجور مما أدى إلى إبطال مفعول التضخم على القدرة الشرائية.

وفي سنة 2016 تواصل تسارع نسبته السنوية ليبلغ معدل التضخم نسبة 6.4% ولا يبدو ان هذا التضخم راجع للمحددات الكلاسيكية للتضخم، بل يعود أساسا، إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وفي السنتين الأخيرتين انخفض معدل التضخم حيث بلغ نسبة 5.6% سنة 2017 ليصل إلى 4.53% في أكتوبر 2018 وحسب فئات السلع يعود تراجع وتيرة التضخم، أساسا إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية.

خلاصة الفصل:

لقد تطلب تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق إحداث عدة إصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية حتى يتم إعطاء دور للنقد وللسياسة النقدية، وذلك من خلال التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض 90-10، التي دعمت هذا التحول والعمل وفق مبادئها، حيث اعتمد البنك الجزائري في أسلوب إدارته للسياسة النقدية على الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية والتي تتمثل في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الاجباري حتى تتمكن من التحكم في التضخم بطريقة مثلى.

حيث نصت الإصلاحات المتممة لقانون النقد والقرض 90-10 على إعطاء الصلاحية الكاملة لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية وجعل التحكم في مستويات الأسعار واستقرارها يشكل أولوية بالنسبة للسياسة النقدية، وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.



تمثل السياسة النقدية مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة وأهداف السياسة النقدية بصفة خاصة، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل مستخدمة في ذلك الأدوات الكمية والكيفية، وفي الواقع يتبين أن السياسة النقدية لها فعالية أكثر في محاربة التضخم مقارنة بباقي الأهداف. وباعتبار هذه الظاهرة من أكبر المشاكل التي قد تعترض الاقتصاد الوطني وتترتب عنها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، فلا يتم الاعتماد على السياسة النقدية لمحاربتها، بل قد تلجأ إلى السياسة المالية، ولقد عرفت البنوك المركزية تدخل الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك بسبب عدم استقلالية البنك المركزي عنها، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن منح الاستقلالية لبنك الجزائر تسمح له بتفعيل السياسة النقدية أكثر في محاربة التضخم، لأن ذلك الاستقلال يسمح لبنك الجزائر تحديد الهدف الأساسي وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار وبالتالي اختيار الأدوات الملائمة لذلك بحرية وبمعزل عن أي ضغوط حكومية، وذلك من خلال ما قامت به الجزائر في المجال النقدي والمالي و المتمثلة في الإصلاحات الطارئة على قانون النقد والقرض 90-10، والذي أعيدت بموجبه لبنك الجزائر صلاحيته واستقلالته، وتم فصله عن الخزينة العمومية ليتم بعدها إصدار تعديلات لهذا القانون في سنة 2001 من خلال الأمر رقم 01-01، وسنة 2003 من خلال الامر 03-11، وسنة 2010 من خلال الأمر 10-04 ثم سنة 2017 و المتمثلة في الأمر 10-17.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ السياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلا في السياسة الاقتصادية، فهدفها الأساسي هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومعالجة الضغوط التضخمية، ولكن نجاحها مرتبط بتوفر مجموعة من الشروط، مثل استقلالية بنك الجزائر وخبرته في إدارة السيولة النقدية.
- ✓ يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، وهذا ناتج إما عن ارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف.
- ✓ يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير التغيرات في معدلات التضخم بتغير استقلالية بنك الجزائر.
- ✓ نجحت الجزائر إلى حد بعيد من خلال أدوات السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم خلال الفترة (2000-2018) مما جعل معدلات التضخم في هذه الفترة مقبولة باستثناء سنة 2012 أين وصل لأعلى مستوياته.

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ ضرورة إعطاء حرية أكبر لبنك الجزائر في اختيار الأهداف والأدوات اللازمة لتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي، واستخدام كافة الوسائل التي يراها ملائمة لتحقيق هذا الهدف.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ على السياسة النقدية المطبقة في الجزائر محاولة التوفيق بين هدف التضخم وبين ضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني.
- ✓ التقليل من الاستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية.

آفاق الدراسة:

تم المحاولة من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها في وقت ضيق، لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بجوانب الموضوع وبكل أبعاده وستبقى بعض النقاط التي تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، وفي هذا الصدد نقترح عدد من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية نذكر منها:

- ✓ دور السياسة المالية في مكافحة التضخم في الجزائر في ظل العولمة.
- ✓ انعكاس استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية.
- ✓ السياسة النقدية واستهداف التضخم.
- ✓ تطور السياسة النقدية في الجزائر وأثر استقرار أسعار الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدي.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

-أولاً: الكتب.

- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1992.

-ثانياً: المجلات والدوريات العلمية.

- أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المجلد 02، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، 2018.

- بقبق ليلي اسمهان، انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى غير المباشرة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 01، الجزائر، 2010.

- بن البار أحمد، بن أسيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، عدد 01، 2015.

- بن نافلة نصيرة، دور لسياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

- رؤى اقتصادية، مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة، العدد 07، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014.

- عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، السياسة النقدية كآلية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 27، جامعة الأغواط، 2016.

- غربي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، الجزائر، 2010.

- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة بسكرة، 2011.

- محمد بلواقي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي لتمنراست، 2012.

- معمري ليلي، سعدون عائشة، فعالية الساسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 06، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016.

-ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية.

- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة اليمن 1990-2003، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- بات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

- بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

- بلحوت نبيلة، مهني جميلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي العلوم الاقتصادية، قسم العلوم لاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017.

- بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

- بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر- خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

-
- بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
- بوخاتم بن ذهبية، دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
- بوزعور عمار، السياسة النقدية وآثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية قياسية باستخدام بيانات باتل-، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- حلقوم الحاج، دراسة آثار التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياضي سطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
- خليفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
- درواسي المسعود، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (2009-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015.
- رسول حميد، العوامة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم -دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
-

-
- عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.
- عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.
- قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- قنايزية مريم، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - (2001-2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- لعزازي حسبية، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
- مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة بسكرة، الجزائر، 2002-2003.
- موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند والحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015.
- مويسي وسام، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2017-2018.
- ميادة بلعاش، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- وحدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
-

- وديع خلف الله، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.
- يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- 2012.

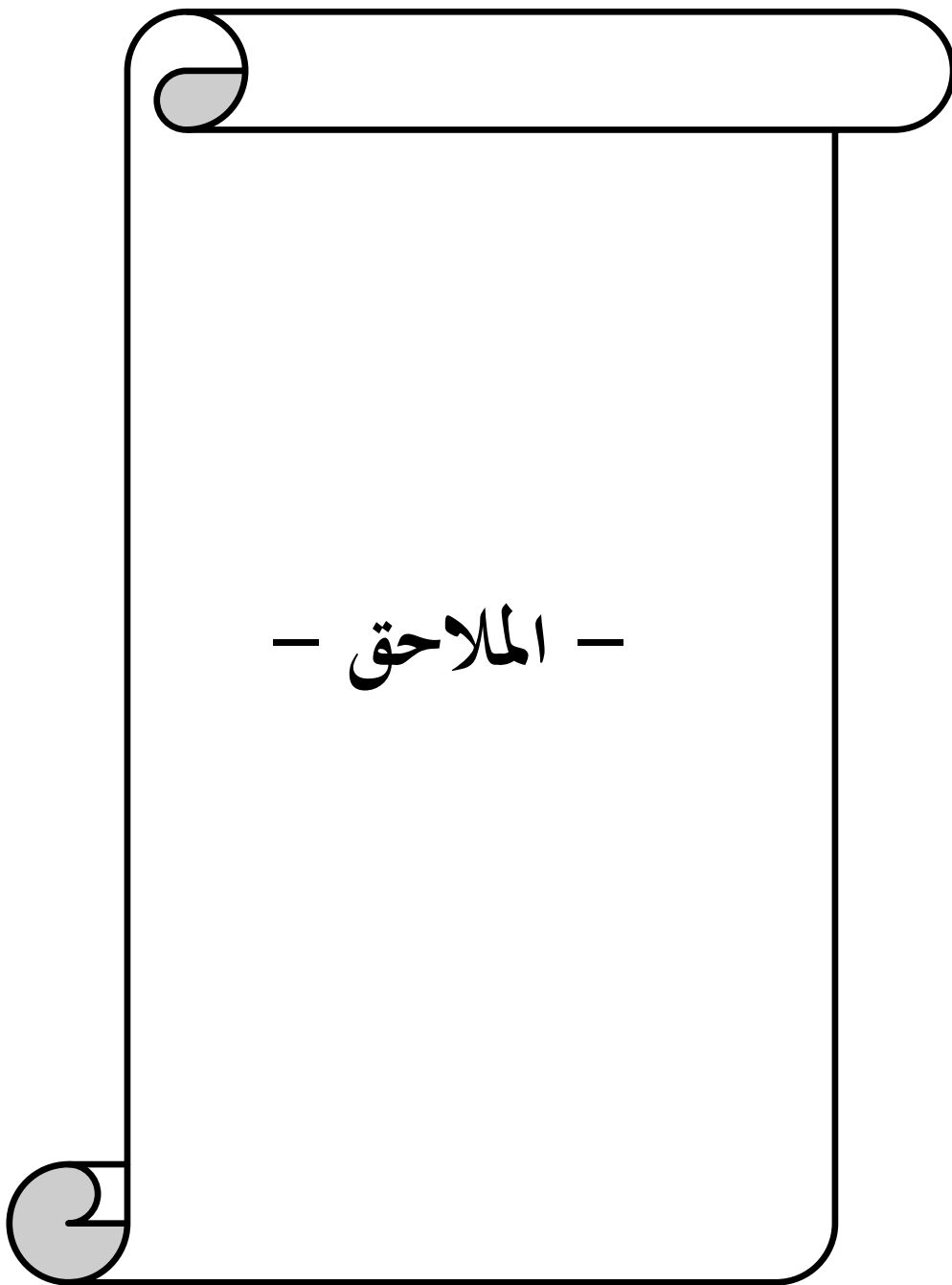
رابعاً: الدوريات والمقالات.

- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، العدد 39، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأزمة لسنة 2008-2009، الجزائر، 2009.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013، 2015، 2018.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013-2015.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2018.
- بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، الجزائر، 2017.

خامساً: التقارير والمراسيم.

- المادة 01، من القانون رقم 17-10، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57.
- المادة 02، من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر.
- المادة 35، من الأمر 10-04، المؤرخ في 26 أوت 2010، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر.
- المادة 35، من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 11 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.
- المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر، 2015.

-
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2012، 2013.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2008.
- تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2012، 2013، 2015، 2018.
- سادسا: المواقع الالكترونية.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، (2009-2012)، على الموقع الالكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/15 على الساعة 22:07.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009-2010، على الموقع الالكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/25 على الساعة 22:55.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على الموقع الالكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/20 على الساعة 15:13.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، 2018. على الموقع الالكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/10 على الساعة 11:12.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009، 2011، على الموقع الالكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/17 على الساعة 14:15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على الموقع الالكتروني www.onefd.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/05/15 على الساعة 22:20.
-





النشرة الإحصائية الثلاثية



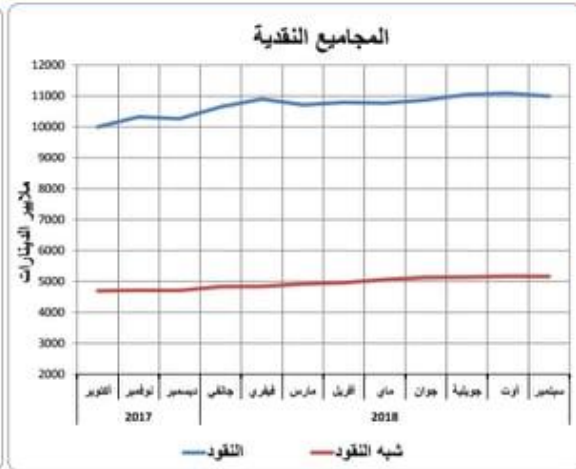
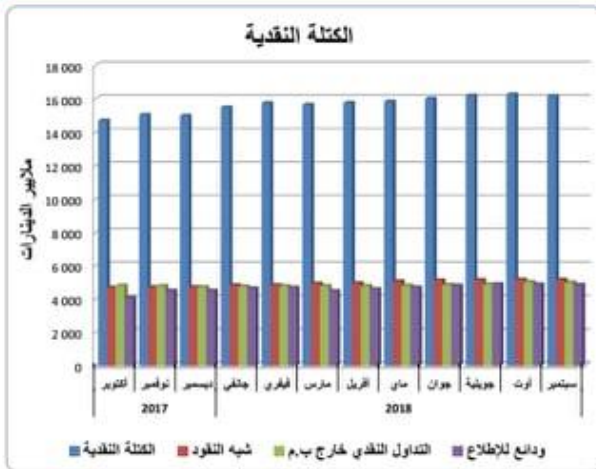
رقم 44 : ديسمبر 2018

1.3 الوضعية النقدية (تابع)
(القيم بملايير الدينارات، نهاية الفترة)

صافي البنوك الأخرى	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإقراض	ودائع للتسهيّل على الواردات	الكتلة النقدية								
				شبه النقود	النقود				التداول النقدي خارج ب.م	التداول النقدي خارج ب.م	التداول النقدي خارج ب.م	التداول النقدي خارج ب.م
					ودائع لدى حساب الورداء الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب.م				
4 525,1	3,8	24,4	325,2	3 333,6	590,3	758,7	3 536,2	2 952,3	7 681,5	11 015,1	2012	
4 809,0	3,7	25,2	366,7	3 691,7	621,1	860,2	3 564,5	3 204,0	8 249,8	11 941,5	2013	
6 137,7	3,6	27,1	391,6	4 083,7	694,5	788,8	4 460,8	3 658,9	9 603,0	13 686,8	2014	
8 859,4	3,7	25,1	627,5	4 443,4	707,4	537,2	3 908,5	4 108,1	9 261,1	13 704,5	2015	
8 628,1	3,5	20,6	719,6	4 409,3	759,4	405,0	3 745,4	4 497,2	9 407,0	13 816,3	2016	
8 794,6	3,9	16,2	714,2	4 697,7	803,7	302,2	4 076,1	4 817,4	9 999,4	14 697,1	أكتوبر 2017	
9 010,0	4,0	16,3	766,5	4 714,1	781,9	261,3	4 499,9	4 779,7	10 322,8	15 036,9	نوفمبر	
8 993,9	3,8	16,0	811,1	4 708,5	774,5	261,3	4 513,3	4 716,9	10 266,1	14 974,6	ديسمبر	
9 064,5	4,1	15,8	762,3	4 833,7	803,1	446,3	4 648,8	4 753,3	10 651,6	15 485,3	جانفي 2018	
9 053,5	4,0	15,4	659,4	4 840,1	835,0	607,2	4 681,2	4 774,9	10 898,2	15 738,3	فيفري	
9 275,7	4,1	15,3	678,1	4 920,9	838,9	607,2	4 486,3	4 785,1	10 717,4	15 638,3	مارس	
9 222,2	3,8	15,2	762,6	4 955,3	835,4	568,3	4 603,9	4 788,8	10 796,3	15 751,6	أفريل	
8 254,0	3,9	14,8	745,4	5 062,3	856,1	417,0	4 686,8	4 808,3	10 768,1	15 830,5	ماي	
8 440,7	3,9	14,7	714,8	5 127,4	886,9	311,0	4 809,6	4 860,6	10 868,1	15 995,4	يون	
8 319,5	3,6	14,7	693,0	5 143,3	880,1	389,4	4 894,9	4 882,4	11 046,8	16 190,1	جويلية	
8 343,8	3,9	14,7	687,6	5 173,7	886,4	305,6	4 878,3	5 016,8	11 087,1	16 260,8	أوت	
8 550,4	3,8	13,1	650,4	5 163,8	842,0	298,2	4 858,1	4 997,0	10 995,4	16 159,2	سبتمبر	

ومشعبة مؤقتة - 2018

التسوّيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية



بنك الجزائر



التقرير السنوي 2017

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

جويلية 2018

الجدول 11 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

2017	2016	2015	2014	2013	
(بملايير الدينارات، في نهاية المدة)					
11 227,4	12 596,0	15 375,4	15 734,5	15 225,2	صافي الموجودات الخارجية
11 320,8	12 694,1	15 522,5	15 824,5	15 267,2	البنك المركزي
-93,4	-98,1	-147,1	-90,0	-42,0	البنوك التجارية
3 747,2	1 220,2	-1 670,9	-2 047,7	-3 283,6	صافي الموجودات الداخلية
13 571,9	10 592,1	7 844,7	4 512,3	1 920,9	القروض الداخلية
4 691,9	2 682,2	567,5	-1 992,3	-3 235,4	صافي القروض إلى الدولة
1 967,4	-870,1	-2 156,4	-4 487,9	-5 646,7	البنك المركزي
1 688,7	2 387,9	1 479,3	1 012,3	930,0	البنوك التجارية
1 035,8	1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة
8 880,0	7 909,9	7 277,2	6 504,6	5 156,3	القروض إلى الإقتصاد *
-16,0	-20,6	-25,1	-27,1	-25,2	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3,8	-3,5	-3,7	-3,6	-3,6	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-9 805,0	-9 347,8	-9 486,8	-6 529,3	-5 175,7	صافي البنود الأخرى
14 974,6	13 816,3	13 704,5	13 686,7	11 941,5	النقد و شبه النقد (M2)
10 266,1	9 407,0	9 261,2	9 603,0	8 249,8	النقد
4 716,9	4 497,2	4 108,1	3 658,9	3 204,0	التداول النقدي خارج البنوك
4 513,3	3 745,4	3 908,5	4 460,8	3 564,5	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 035,8	1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية
4 708,5	4 409,3	4 443,3	4 083,7	3 691,7	شبه النقد
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
8,4	0,8	0,1	14,6	8,4	النقد و شبه النقد (M2)
9,1	1,6	-3,6	16,4	7,4	النقد
6,8	-0,8	8,8	10,6	10,7	شبه النقد
207,1	173,0	18,4	37,6	16,3	صافي الموجودات الداخلية
28,1	35,0	73,9	134,9	101,4	القروض الداخلية
74,9	372,6	128,5	38,4	3,0	صافي القروض إلى الدولة
12,3	8,7	11,9	26,1	20,3	القروض إلى الإقتصاد *
(بالنسبة المئوية)					
79,2	79,4	82,1	79,4	71,7	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
54,3	54,0	55,4	55,7	49,6	النقد / إجمالي الناتج الداخلي
24,9	25,8	24,6	21,2	19,2	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
47,0	45,4	43,6	37,8	31,0	القروض إلى الإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
68,6	68,1	67,6	70,2	69,1	النقد / M2
31,5	32,5	30,0	26,7	26,8	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2,4	2,6	2,6	2,9	2,9	المضاعف النقدي

المصدر : بنك الجزائر